مجلة الآداب و الحضارة الإسلامية ISSN: 1112-4628, EISSN: 2588-2449
مجلد : 21 عدد 2 السنة :2022

مقاييسُ توجيهِ المعنى في كتبِ غريبِ الحديثِ في القرنِ الثّالثِ الهجريِّ

Standards for directing meaning in strange hadith books In the third century AH

الملتقى الدولي

الحديث النبوي الشريف وآليات تحليل الخطاب

11و12 شعبان1443هـ الموافق: 14و15مارس 2022م

أ.د. عمر رشيد شاكر السّامرّائي

جامعة سامراء – العراق

تاريخ الاستلام: ../../2022 تاريخ القبول: ../../2022. تاريخ النشر: 2022 /07/28

الملخص:

هذا البحث ضربٌ من ضروبِ الأبحاثِ التي تُعنى بالنّظرِ في طائفةٍ من الأبحاثِ اللغويَّةِ المتقدّمةِ في القرنِ الثّالثِ الهجريّ ، والنّظرُ في هذه مؤلّفاتِ الغريب في هذا القرنِ هو محاولةٌ للوقوفِ عندَ البداياتِ الأولى التي ظهرتْ فيها الجهودُ النّاضجةُ لعلماءِ المسلمينَ في غريبِ الحديثِ ، وقد وما دوَّنه علماءُ المسلمين يبيّن أنَّ القرنَ الثالثَ (أو قبله بقليلٍ) كان زمنَ ظهورِ مصنفاتِ الغريبِ في المكتبةِ العربيَّةِ ، يقولُ ابنُ الأثير(ت 606 هـ): ((فقيل: إنَّ أولَ من جمع في هذا الفنِّ شيئاً أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي[1]، ، فجمع من ألفاظِ غريب الحديث والأثرِ كتاباً صغيراً ذا أوراقٍ معدوداتٍ... ثم جمع ثم جمع أبو الحسن النضر بن شميل المازني[2] بعده كتاباً في غريب الحديث أكبر من كتاب أبي عبيدة وشرح فيه وبسط على صغرِ حجمِهِ ولطفهِ))[3] .

وعلى الرغم من أنَّ الدكتور محمد حسين آل ياسين قد ذهب إلى أنَّ نصَّ ابن الأثير على أنَّ أبا

[1] توفي أبو عبيدة معمر بن المثنى سنة 210هـ في أحد الأقوال ، ينظر : إنباه الرواة على أنباه النّحاةِ ، للقِفطيّ (ت 646 هـ) 280/3

[2] توفي النضر بن شميل سنة 203 هـ ، ينظر : المصدر نفسه 351/3 .

[3] النهاية في غريب الحديث والأثر، 1/7-8

عبيدة أول من ألَّف في غريب الحديث، وعلى سبقِه – في ذلك –للنضر المتوفى سنة (ت 203 هـ) فيه دليل على أنَّ تأليف أبي عبيدة كان خلال القرن الثاني' أقول على الرغم من ذلك فإنَّ صِغرَ حجمِ المؤلفات الأولى لا ينفي أن يكون تأليفُها قد حدث في القرن الثالث الهجريّ، ووفاةُ أحد العلماءِ في سني القرن الثالث الأولى لا تنفي أن يكون التأليف قد حدث قبل وفاتِهِ بزمنٍ يسيرٍ، والله أعلم.

ودراسة (المعنى) في كتبِ غريبِ الحديثِ دراسةٌ للفكرةِ الأساسيّةِ فيها، والنّظرُ في مناهجِ العلماءِ في بيانِ معنى الغريبِ أو في الاستنادِ إلى مقاييسَ علميّةٍ في النصِّ على هذا المعنى أو ذاك محاولةٌ للكشفِ عن الرّؤى المنهجيَّةِ التي ظهرتْ في الكتبِ المؤسّسة لعلمِ غريبِ الحديثِ ، وأعني بذلك الكتب التي وصلتنا من القرنِ الثّالثِ الهجريّ .

الكلمات المفتاحية : مقياس توجيه المعنى ،كتب غريب الحديث القرن الثالث للمخبر، الأبحاث اللغوية.

Summary:

This research is a type of research that is concerned with looking at a range of advanced linguistic research in the third century AH, and looking at these strange works in this century is an attempt to stop at the first beginnings in which the mature efforts of Muslim scholars appeared in strange hadiths, and what Muslim scholars have recorded It shows that the third century (or a little before it) was the time of the appearance of foreign works in the Arab library. Ibn al-Atheer (d. 606 AH) says: ((It was said: The first to collect anything in this art was Abu Ubaidah Muammar bin Al-Muthanna Al-Taymi, so he collected words Gharib al-Hadith wal-Athar, a small book with a few pages... Then he collected, and after him, Abu al-Hasan al-Nadr ibn Shamil al-Mazni collected a book on Gharib al-Hadith that is larger than Abu Ubaidah's book, and he explained it and expanded upon it despite its small size and kindness.))

Although Dr. Muhammad Hussein Al Yasin has argued that Ibn al-Atheer stated that Abu Ubaidah was the first to compose on Gharib al-Hadith, and that he was preceded - in this regard - by Al-Nadr, who died in the year (d. 203 AH), there is evidence that the

composition of Abu Ubaidah was during The second century, I say that despite this, the small size of the first works does not negate that their composition occurred in the third century AH, and the death of a scholar in the first years of the third century does not negate that the composition occurred a short time before his death, and God knows best. Studying (the meaning) in the books of strange hadiths is a study of the basic idea in them, and looking at the approaches of scholars in explaining the meaning of strange hadiths or in relying on scientific standards in the text on this or that meaning is an attempt to reveal the methodological visions that appeared in the books that established the science of strange hadiths, and by that I mean Books .that have reached us from the third century AH

Keywords: meaning orientation scale, books of strange hadiths in the third century by the informant, linguistic research.

المقدّمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيّدِنا محمدٍ ، وعلى آلِهِ وصحبِهِ أجمعينَ ، وبعدُ :

فيُعدُّ البحثُ في المدوّناتِ المتقدّمةِ للعلومِ فرصةً جيّدةً للاطّلاعِ على الأسسِ الأولى التي استندَ إليها العلماءُ السّابقونَ في التّأليفِ والتّنظيرِ والإجراءِ أو التّطبيقِ ، ولا شكَّ في أنَّ هذا النّوعَ من البحوثِ يُكسبُ الباحثَ المتخصّصَ القدرةَ على أنْ يكتشفَ المساراتِ الأولى لتأريخِ العلومِ ، ويضعَ المعرفةَ العلميّةَ موضعها المناسبَ لها إذا هو رَغِبَ في أنْ يتابعَ التّطوّراتِ التي مرّت بها هذه المعرفةُ أو تلك مبتدئاً باللّبِناتِ الأولى المؤسّسةِ لها .

فضلاً عن ذلك كلِّهِ فإنَّ أيّةَ محاولةٍ للنّظرِ إلى تلك المدوّناتِ العلميَّةِ المتقدّمةِ بمِنظارِ ومقاييسِ المعارفِ العلميّةِ المتأخرةِ ، أو محاكمتِها بحَسَبِ معاييرِ العلومِ بعدَ نُضْجِها تطوّرِها لا شكَّ في أنَّ في هذا شيئاً غيرَ قليلٍ من مفارقةِ منهجِ البحثِ الدّقيقِ أو الروحِ العلميّةِ المنضبِطةِ ، ولهذا فإنَّ هذا البحثَ الدّقيقَ وهذه الروح العلميّة المنضبطة تفرِضانِ أنْ تُقرأَ الجهودُ العلميّةُ المختلفةُ متساوِقةً مع المرحلةِ الزمنيّةِ التي نشأت فيها ، ناظرينَ إلى ما تكتنفُ البداياتِ من المحاولات والتّجريب أكثرَ ممّا هي عليه بعد تطوّرِ العلومِ ونضجِ التّأليفِ فيها .

وبحثُنا هذا الموسومُ بـ (مقاييس توجيه المعنى في كتبِ غريب الحديثِ في القرنِ الثالثِ الهجريِّ)

ضربٌ من ضروبِ الأبحاثِ التي تُعنى بالنّظرِ في طائفةٍ من الأبحاثِ اللغويَّةِ المتقدّمةِ في القرنِ الثّالثِ الهجريّ ، والنّظرُ في هذه مؤلّفاتِ الغريب في هذا القرنِ هو محاولةٌ للوقوفِ عندَ البداياتِ الأولى التي ظهرتْ فيها الجهودُ النّاضجةُ لعلماءِ المسلمينَ في غريبِ الحديثِ ، وقد وما دوَّنه علماءُ المسلمين يبيّن أنَّ القرنَ الثالثَ (أو قبله بقليلٍ) كان زمنَ ظهورِ مصنفاتِ الغريبِ في المكتبةِ العربيَّةِ ، يقولُ ابنُ الأثير(ت 606 هـ): ((فقيل: إنَّ أولَ من جمع في هذا الفنِّ شيئاً أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي[1]، ، فجمع من ألفاظِ غريب الحديث والأثرِ كتاباً صغيراً ذا أوراقٍ معدوداتٍ... ثم جمع ثم جمع أبو الحسن النضر بن شميل المازني[2] بعده كتاباً في غريب الحديث أكبر من كتاب أبي عبيدة وشرح فيه وبسط على صغرِ حجمِهِ ولطفهِ))[3] .

وعلى الرغم من أنَّ الدكتور محمد حسين آل ياسين قد ذهب إلى أنَّ نصَّ ابن الأثير على أنَّ أبا عبيدة أول من ألَّف في غريب الحديث ، وعلى سبقِه – في ذلك – للنضر المتوفى سنة (ت 203 هـ) فيه دليل على أنَّ تأليف أبي عبيدة كان خلال القرن الثاني[4] ، أقول على الرغم من ذلك فإنَّ صِغرَ حجمِ المؤلفات الأولى لا ينفي أن يكون تأليفُها قد حدث في القرن الثالث الهجريّ، ووفاةُ أحد العلماءِ في سني القرن الثالث الأولى لا تنفي أن يكون التأليف قد حدث قبل وفاتِهِ بزمنٍ يسيرٍ، والله أعلم .

ودراسة (المعنى) في كتبِ غريبِ الحديثِ دراسةٌ للفكرةِ الأساسيّةِ فيها، والنّظرُ في مناهجِ العلماءِ في بيانِ معنى الغريبِ أو في الاستنادِ إلى مقاييسَ علميّةٍ في النصِّ على هذا المعنى أو ذاك محاولةٌ للكشفِ عن الرّؤى المنهجيَّةِ التي ظهرتْ في الكتبِ المؤسّسة لعلمِ غريبِ الحديثِ ، وأعني بذلك الكتب التي وصلتنا من القرنِ الثّالثِ الهجريّ .

وجاءت خطّةُ البحثِ – بعد المقدّمةِ والتمهيد – على المباحثِ الآتية :

- المبحث الأول: المقاييس الصوتية وأثرها في توجيه المعنى .
- المبحث الثاني: المقاييس الصرفية وأثرها في توجيه المعنى
- المبحث الثالث: العلاقات الدلالية وأثرها في توجيه المعنى .

ولا أستبعدُ أن تتفاوتَ هذه المناهجُ أو المقاييسُ في أثرها في توجيه المعنى عند علماءِ الغريبِ، كما لا أستبعدُ أن تكون هناك مقاييسُ أخرى لا يحتملُ هذا البحثُ عرضَها والإشارةَ إليها كلّها، فإنَّ لذلك حاجةً إلى دراسةٍ مفصّلةٍ أو دراساتٍ مفصّلةٍ مستقلّةٍ.

---

[1] توفي أبو عبيدة معمر بن المثنى سنة 210هـ في أحد الأقوال ، ينظر : إنباه الرواة على أنباه النّحاةِ ، للقِفطيّ (ت 646 هـ) 280/3

[2] توفي النضر بن شميل سنة 203 هـ ، ينظر : المصدر نفسه 351/3 .

[3] النهاية في غريب الحديث والأثر، 1/7-8

[4] ينظر : الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثّالث 154 .

وأرجو أنْ أقدّم في هذا البحثِ ما يكشفُ شيئاً من مناهج العلماءِ في دراسةِ المعنى في مباحثِ غريبِ الحديثِ، خدمةً لحديثِ النبيّ صلى الله عليه وسلّمَ ، ولتراثِنا اللغويّ الخالدِ .

على سبيلِ التمهيد: قبل الشروعِ بمعالجةِ (مقاييس توجيه المعنى في كتب غريب الحديثِ) أودُّ أنْ أقِفَ عندَ مسائلَ أراها ذاتَ أثرٍ في بيانِ بعضِ مساراتِ هذا البحثِ ، ولكنّي لا أرغبُ في مناقشتِها في متنِهِ ، لأنّها تتّصلُ بمنهجِ البحثِ أكثرَ من اتّصالِها بالموضوعِ الرئيسِ الذي أدرسُهُ هنا .

- مصادرُ غريبِ الحديثِ الرئيسةِ في البحثِ

بدأ البحثُ في (غريب الحديثِ) في عصرٍ مبكّرٍ من تأريخِ التّأليفِ في الحضارةِ الإسلاميَّةِ[1]، واستمرَّ هذا البحثُ وتوالت مؤلّفاتُ علماءِ المسلمينَ شارحةً غريبَ حديثِ النبيِّ صلّى الله عليه وسلَّمَ، وتنوّعت مناهجُ العلماءِ في دراسةِ هذا الفنِّ اللغويّ الحديثيّ .

وقد عُرِفَ عصرُنا هذا عنايةً واضحةً بمكتبةِ (غريب الحديث)، وقد ظهر أثرُ هذه العناية بطباعةِ أمّهاتِ كتبِ الغريبِ التي تركها لنا علماؤنا المتقدّمون، وقد غطّت هذه الطباعةُ أمّهاتِ هذه الكتب[2]، وإنْ كان تراثُنا يضمُّ كتباً غيرَها لم ترَ النورَ بعدُ .

ولأنَّ بحثي هذا يقفُ عند حدود القرن الثالث الهجريّ، فإنّي أبيّنُ هنا ما طُبِعَ من مصنّفاتِ هذا القرنِ فخضعت لاستقراء مادة البحثِ ، وهي :

1- غريبُ الحديثِ ، للإمام أبي عُبيد القاسم بن سلام الهروي (ت 224 هـ) .
2- غريبُ الحديثِ ، للإمام أبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدّينوريّ (ت 276 هـ) .
3- إصلاح غلطِ أبي عبيد في غريب الحديثِ ، لابن قتيبةَ أيضاً .
4- المسائل والأجوبة في الحديثِ والتفسير ، لابن قتيبة أيضاً .
5- ما طُبع من كتاب (غريب الحديث) للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي(ت 285 هـ) .

- محاولاتُ القدماءِ في تَبيُّنِ مناهجِ كتب غريب الحديث

كانَ الإمامُ أبو سليمانَ حَمْدُ بن محمد بن إبراهيم الخطّابي (ت 388 هـ) من العلماءِ المتقدّمينَ الذينَ سَعَوا من أجلِ بيانِ مناهجِ من سبقه في التّأليفِ في غريبِ الحديثِ ، وإيضاحِ سبلِهم في شرحِ هذا الغريبِ ، فبعد أنْ بيّنَ طائفةً من الكتبِ التي شرحتْ وفسّرتْ غريبَ حديثِ النبيِّ صلّى الله عليه وسلّمَ ممّا

[1] ينظر : معرفةُ علومِ الحديثِ وكمّيّة أجناسه ، للحاكم النيسابوري (ت 405 هـ) 295 – 303 ، والدراسات اللغوية عند العربِ إلى نهاية القرن الثالث 154 – 165 .

[2] ينظر : دليل مؤلفات الحديث النبوي الشريف المطبوعة القديمة والحديثة، لمحيي الدين عطية وآخرين 114/1 – 121 .

سبقَ كتابَ (غريب الحديثِ) لأبي عبيد ، نصَّ على ما يمتازُ به كتابُ أبي عبيدٍ عليها فقال : ((ثمَّ إنَّه ليس لواحدٍ من هذه الكتبِ التي ذكرناها أنْ يكونَ شيءٌ منها على منهاجِ كتابِ أبي عُبيدٍ في بيانِ اللفظِ وصحّةِ المعنى وجودةِ الاستنباطِ وكَثْرة الفقه))[1] .

وإذا كانَ كتابُ أبي عبيدٍ – عند الخطّابي – قد امتازَ على ما سبقه في بيانِ اللفظِ وصحّةِ المعنى ، فإنَّ الذي ميّزَ كتابَ ابن قتيبةَ عنده هو مسائلُ كثيرةٌ لها صِلةٌ رئيسةٌ ببيانِ غريب الحديث ، قال : ((ولا أنْ يكون من شرحِ كتابِ ابنِ قتيبةَ في إشباعِ التفسيرِ ، وإيرادِ الحُجّةِ وذِكْرِ النّظائرِ ،والتّخلُّصِ للمعاني))[2] .

وقد قدّم الإمامُ الخطّابيُّ – رحمه الله – لنا فكرةً موجزةً – ولكنّها مُهمّةٌ – عن تلك الكتبِ التي سبقت هذين الكتابينِ ، ولم يتيسّرْ لنا الاطلاعُ عليها ، فبيَّنَ شيئاً من اختلال منهجِها في بيانِ غريب الحديث فقال : ((إنّما هي أو عامّتُها إذا انقسمت وقَعَتْ بينَ مقصِّرٍ لا يُورِدُ في كتابِهِ إلا أطرافاً وسواقطَ من الحديثِ ، ثمَّ لا يُوفّيها حقَّها من إشباعِ التفسيرِ وإيضاحِ المعنى ، وبينَ مُطيلٍ يَسْرُدُ الأحاديثَ المشهورةَ التي لا يكادُ يُشْكلُ منها شيءٌ ، ثمَّ يتكلَّفُ تفسيرَها ويُطْنِبُ فيها ، وفي بعض هذه الكتبِ خَلَلٌ من جهةِ التّفسيرِ ، وفي بعضِها أحاديثُ مُنْكرةٌ ، لا تدخلُ في شرطِ ما أنْشِئتْ له هذه الكتبُ ، وكتابُ شَمِرٍ أشفُّها وأوفاها))[3]

المبحث الأول: المقاييس الصوتية وأثرها في توجيه المعنى

شَرَعَ الدّرسُ اللغويُّ الحديثُ في النّظرِ في العلاقةِ بينَ الصوتِ والمعنى (أو الدِّلالةِ) منذ عهدٍ مبكّرٍ من نشْأتِهِ ، فقد ألْمحَ دي سوسيرِ إلى طَرَفٍ من هذه العلاقةِ حينَ تحدَّثَ عن الصِّلةِ بين الصُّورةِ السايكولوجيّةِ للصوتِ والفكرةِ ، قال : ((فالإشارةُ اللغويّةُ تربطُ بينَ الفكرةِ والصورةِ الصوتيّةِ ، وليس بينَ الشيءِ والتّسميةِ ، ولا يُقْصدُ بالصّورةِ الصوتيةِ النّاحيةَ الفيزياويّةِ للصوتِ ، بل الصورة السايكولوجية للصوتِ ، أي : الانطباعُ أو الأثرُ الذي تتركه في الحواسِّ))[4] .

وقد صار من التّقاليدِ اللغويَّةِ الحديثةِ في دراسة المعنى والبحث في الدّلالةِ النّظرُ – أولاً – في الجانبِ الصوتيِّ للكلامِ ، يقولُ الدكتور تمّام حسّان : ((من النّاحيةِ التأريخيّةِ يجبُ أنْ نقولَ إنَّ أيّةَ دراسةٍ دلاليّةٍ وصفيّةٍ للكلامِ لا يُمكنُ أنْ يُعتمدَ عليها إذا لمْ تأخذْ في اعتبارِها الأصواتَ ...))[5] ، بل يرى الدّكتور محمود

---

[1] غريب الحديث 50/1 .

[2] المصدر نفسه .

[3] المصدر نفسه .

[4] علم اللغة العام 84 – 85 .

[5] مناهج البحثِ في اللغة 252 .

السّعران أنَّ علم الدّلالةِ والبحثَ في المعنى هو غاية الدّراساتِ اللغويَّةِ الأخرى ومنها الدراسةُ الصوتيّةُ[1] .

وأكّدَ الدّارسون المحدثون أنَّ البحثَ الدّلاليَّ يقومُ على سِلسلةٍ من الخُطُواتِ ، لعلَّ من أولاها دراسةَ الجانبِ الصوتيِّ ، فقد بيّنَ الدكتور أحمد مختار عمر أنَّ تحديد معنى الحدثِ الكلاميّ لا بدَّ أنْ يستندَ إلى سلسلةٍ من الملاحظاتِ منها ((ملاحظة الجانبِ الصوتيِّ الذي قد يؤثِّرُ على المعنى ، مثل وضعِ صوتٍ مكانَ آخرَ ، ومثل التّنغيمِ والنّبْرِ))[2]، وصارتْ هذه الطريقةُ في البحثِ من إجراءات التحليل الدّلاليّ المتّبعةِ في الدّرسِ اللسانيِّ المعاصرِ ، يقول الدكتور كريم زكي حسام الدّين : ((إنَّ بيانَ المعنى اللغويّ للكلمةِ ما يتحقّقُ بدراستِها دراسةً صوتيّةً وصرفيّةً ونحويّةً ودلاليّةً ، يتمثّلُ الجانبُ الأولُ في كونِها مركّبةً من أصواتٍ منظّمةٍ انتظاماً معيّناً))[3] .

ولذلك فإنَّ البحثَ عن مقاييسَ صوتيّةٍ استندَ إليها شرّاحُ غريبِ الحديثِ في قرونِ التّأليفِ الأولى لهو محاولةٌ لإثباتِ أنَّ أولئكَ المؤلّفينَ قد اتّبعوا أسساً علميَّةً دقيقةً في بيانِ معنى الغريبِ أو توجيهِ دلالتِهِ .

- المطلب الأوّل: أثرُ دراسةِ الإبدالِ اللغويّ في توجيه المعنى

الإبدالُ هو أنْ تقيمَ حرفاً مكانَ حرفٍ آخرَ في موضعِهِ[4] ، والأمثلةُ على ذلك في لغةِ العربِ أكثرُ من أنْ تُحْصى ، وذلك في مثلِ قولِك: بناتُ مَخْرٍ وبناتُ بَخْرٍ، وإيّاكَ أنْ تفعلَ وهِيّاك أنْ تفعلَ، وسَمّتَ وَثَمّت ، والغينُ والخينُ ، ومَدَحَ ومَدَهَ[5]، وهو من الأساليبِ التي اتّبعها العربُ في كلامِهِم حتّى صار ذلكَ من دَأْبِهِم ، قال ابن فارسٍ (ت 395 هـ) :

((ومن سَنَنِ العربِ إبدالُ الحروفِ وإقامةُ بعضِها مقامَ بعضٍ ... وهو كثيرٌ مشهورٌ قد ألَّفَ فيه العلماءُ))[6] .

والمعروفُ في التراثِ اللغويِّ العربيِّ أنَّ الإبدالَ إبدالانِ : أحدُهما يطّرِدُ في مواضعَ يُقاسُ عليها ، وهو الذي يتناولُهُ العلماءُ في مباحثِ علمِ التّصريفِ ويرون أنَّ حروفَهُ هي المجموعةُ في قولِ القائلِ: طويت دائماً، والآخرُ: هو الذي يقعُ في كلِّ حرفٍ إلا الألفَ[7] ، وهو غيرُ قياسيٍّ ولا يطّرِدُ ويسمّى الإبدالَ اللغويَّ[8]، وهو موضعُ الشاهدِ في هذا المطلبِ.

---

[1] ينظر : علم اللغة – مقدمة للقارئ العربيّ 261 .

[2] علم الدلالة 13

[3] التحليل الدلالي – إجراءاتُهُ ومناهجهُ 92/1 .

[4] ينظر : شرح الملوكي في التصريف ، لابن يعيش (ت 643 هـ) 213 .

[5] ينظر : الإبدال ، لابن السّكّيت ، كلُّ مثالٍ في بابِهِ .

[6] الصاحبي في فقهِ اللغةِ وسنن العربِ في كلامِها 203 .

[7] ينظر : همع الهوامع في شرحِ جمعِ الجوامعِ ، للإمامِ جلال الدّين السيوطيّ 427/3 .

[8] ينظر : الصرفُ وعلم الأصوات ، للدكتور ديزيره السقّال 139 ، و الصوت والمعنى ، للدكتور تحسين الوزّان 312 .

والقراءةُ الصوتيّةُ لظاهرةِ الإبدالِ تُظهرُ أنَّه لا يحدُثُ إلا إذا كانتِ الطبيعةُ الصوتيّةُ للأصواتِ التي يقعُ بينها الإبدال تسمحُ بذلك ، رغبةً في الاقتصادِ في العمليّةِ النُّطْقيّةِ ، يقولُ الدكتور عبدالصبور شاهين : ((ومن الحقائقِ المسلّمةِ أنَّ ظاهرةَ الإبدالِ بصفةٍ عامةٍ لا تحدثُ إلا على أساسِ التقاربِ بين الأصوات المتبادَلةِ ، وأنَّ الغايةَ منه تحقيقُ نوعٍ من الاقتصادِ في عملياتِ النطقِ المتتابعةِ))[1]

ويتحقّقُ هذا التّقارُبُ بينَ الأصواتِ المتبادَلةِ إذا تدانتْ مخارجُها و كانت صفاتُها الصوتيّةُ متقاربةً تسمحُ بحدوثِ مثلِ التبادُلِ ، من أجلِ ذلك نرى أنْ لا أثرَ لهذا الإبدالِ في إحداثِ تغيّرٍ في دلالاتِ الألفاظِ التي يقعُ فيها ، وأمرُهُ كلُّهُ قائمٌ على إيجادِ اقتصادٍ في النّطقِ وبذلِ جهدٍ أدنى في الكلامِ .

والبحث في كتب الغريبِ هنا يبيِّنُ أنَّ مؤلّفيها أدركوا حقيقةَ أنَّ سلسلةً من الألفاظِ الغريبةِ الواردةِ في الحديثِ لم تكنْ سوّى تنوّعٍ صوتيٍّ لألفاظٍ أخرى قريبةٍ منها ، ولا فرقَ بنيوياً بينها إلا في صوتينِ متقاربينِ مخرجاً وصفةً يوجدُ أحدُهما في كلمةٍ ويوجدُ الآخرُ في الكلمةِ الثانيةِ ، وهذا يعني أنَّ ورودَ الكلمتينِ هاتينِ على هذا النحوِ كان على طريقةِ الإبدالِ التي هي من سَنَنِ العربِ في كلامِها ، كما نصَّ على ذلك ابنُ فارسٍ .

وقد تتابعَ شراحُ الغريبِ على تأكيدِ حصولِ هذه الظاهرةِ في الألفاظِ الغريبةِ التي رأوا أنَّ ثمّةَ إبدالاً تحقّقَ فيها، فكان ذلك شاهداً واضحاً على توظيفِ هذه القراءةِ الصوتيةِ في توجيه المعنى عندهم ، فقد ذهبَ أبو عبيد القاسم بن سلام إلى تأكيدِ حقيقةِ أنَّ (الأَشَاش) الوارد في أحدِ الأحاديثِ هو (الهَشاش) وأنَّ الذي حصَلَ هو إبدالُ الهاءَ همزةً ، فقد جاءَ في حديثِ عَلقمةَ بنِ قيسٍ ((أنَّه كانَ إذا رأى من أصحابِهِ الأَشاش ممّا يَعظُهُم)) قولُ أبي عبيدٍ : ((قال الأصمعي وغيرُهُ: قولُهُ: الأَشاش: يريدُ الهَشاش، فجعل الهاءَ همزةً ،مثل: هَرَقتُ الماءَ وأَرَقتُ الماءَ، قال أبو عبيد: والهَشاشُ والهَشاشةُ واحدٌ، وهو أنْ يَهَشَّ الإنسانُ للشيءِ يشتهيهِ وينشطُ له))[2] .

وإبدالُ الهاءِ همزةً هنا متماشٍ مع طبيعةِ العربيَّةِ التي عرفتْ صوراً وأمثلةً كثيرةً لمثل هذا الإبدالِ، فقد جاء: إبْريةٌ – وهِبريّة، وأيا فلانٌ – وهيا فلانُ، واتْمأَلَّ السّنامُ واتْمَهَلَّ ، وغير ذلك كثير[3] ، ولا شكَّ في أنَّ الذي سوَّغَ ذلك هو اتِّحادُ مخرج الصوتين ، فهما من مخرجٍ واحدٍ هو أقصى الحلقِ في تعبير سيبويه[4]، أو من الحَنجَرةِ في تعبيرِ المحدثين[5]

فالأصلُ هو ما كان من اللفظتينِ بالهاءِ : الهَشاشُ ، أمّا (الأشاش) فهي لفظة مبدَلةٌ ولا تحملُ دلالةً

[1] المنهج الصوتي للبنية العربية 168 .
[2] غريب الحديث 5/398 – 399 .
[3] ينظر : الإبدال لابن السكيت 88 – 89 .
[4] ينظر : الكتاب 4/ 433
[5] ينظر :المدخل إلى علم أصوات العربية ، للدكتور غانم قدوري الحمد 95

مغايرةً عن اللفظةِ الأصلِ: الهَشاش، وهذا التوجيه للمعنى المستندُ إلى هذا المقياسِ الصوتيّ يؤكّده ما جاء في المعجمِ العربيّ ، قال الخليلُ بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ): ((والأشّ والأشاشُ : الهَشاش ، وهو الإقبالُ على الشيءِ بنشاطٍ))[1]، وقال أيضاً : ((والهشاشُ والأشاش بمنزلةِ هَرَقتُ وأرقتُ))[2] .

وتحرِصُ بعضُ المعاجمِ المتقدِّمةِ على ذكر (الهشاش) لأنَّه الأصلُ، ولا توردُ الأشاش، على نحو ما صنعَ البندنيجي (ت 284 هـ)، الذي قال: ((والهَشاشُ : وهو الشَّهوةُ للشيءِ والنَّشاطُ له))[3] .

ولم يخرج من جاءَ بعد أبي عبيدٍ من شرّاح الغريبِ على ما ذكره ، قال الزمخشري (ت 538 هـ): ((كان إذا رأى من أصحابِهِ بعضَ الأَشاش مما يعظهم ، همزته مبدلة من هاءِ الهَشاش ، كما قيل في ماهٍ : ماءٍ))[4] .

وممّا له صِلةٌ بالإبدالِ الذي يقعُ بين أصواتِ الحلقِ ما جاءَ في إبدالِ الحاءِ هاءاً ، وذلك في لفظةِ (رَهْرَهَة) الواردةِ في قولِ النبيِّ صلّى الله عليه وسلَّمَ : ((وجيءَ بطَسْتٍ رَهْرَهَة)) ، فقد تداولَ أهلُ اللغةِ هذه اللفظةَ ، ولم يعرفْ معناها قسمٌ منهم على نحوٍ من أشار إليهم ابن قتيبةَ بقولِهِ: ((قال أبو حاتمٍ : سألتُ الأصمعيَّ عن ذلك فلم يَعْرِفْهُ ، ولست أعرفُهُ أنا أيضاً))[5] .

أمّا ابنُ قتيبةَ فقد استندَ إلى مقياسٍ صوتيٍّ في إيجادِ معنى هذه اللفظةِ وتوجيهِهِ، إذ وجدَ أنَّ ثمّةَ تقارُباً صوتيّاً بينَ هذه اللفظةِ ولفظةٍ أخرى معروفةِ الدّلالة وهي (رَحْرَحة)، والذي حدثَ بينهما – عنده – هو إبدالُ الحاءِ هاءًا فكانت لفظةُ (رَهْرَهة) الواردةُ في الحديثِ، وهذا هو الذي حمله على عدِّ دِلالةِ اللفظتينِ واحدةً، قال ابن قتيبةَ: ((وقد التمستُ لهذا الحرفِ مخرجاً فلم أجدْهُ إلا من مخرجٍ واحدٍ ، وهو أنَّ الهاءَ فيه مبدلةٌ من حاءٍ ، وهي تبدلُ منها لقربِ مخرجِها، تقول: مَدَحْتُهُ ومَدَهْتُهُ ، وهذا الأمرُ مُهِمٌّ لي ومُحِمٌّ بمعنى واحدٍ ، فكأنَّه أرادَ جيءَ بطسْتٍ رَحْرَحة ، وهي الواسعةُ ، فأبدل من الحاءِ هاءً))[6] .

وهذا المقياسُ الذي استند إليه ابنُ قتيبةَ منسجمٌ مع قوانينِ العربيَّةِ في الإبدالِ (اللغويِّ) إذ تحقّق التقاربُ الصوتيُّ بينَ الحرفينِ : المبدَلِ والمبدَلِ منه، وقد صرّح بذلك ابنُ قتيبةَ نفسُهُ ، فالهاءُ والحاءُ صوتانِ حلقيَّانِ ، الهاءُ من أقصى الحلقِ أو الحنجرةِ –كما ذكرنا قبلُ – والحاءُ من وسطِ الحلْقِ[7] ، أو من الحلْقِ كما

---

[1] العين 299/6 .

[2] المصدر نفسه

[3] التقفية في اللغة 477 .

[4] الفائق في غريب الحديث 40/1 .، وينظر : المجرد للغة الحديثِ ، لابنِ اللبّاد (ت 629 هـ) : 98 .

[5] غريب الحديث 380/1 .

[6] المصدر نفسه 380/1 – 381 .

[7] ينظر : الكتاب.

يعبِّرُ عن ذلك المحدثونَ[1]، فضلاً عن أنَّ إبدالَ الحاءِ هاءاً سياقٌ صوتيٌّ عَرَفَتْهُ العربيَّةُ ودوَّنَ أمثلةً له كثيرةً علماءُ اللغةِ المؤلفونَ في (الإبدالِ)، على نحو ما جاء في : مَدَحَ – ومَدَهَ ، وكَدَحَهُ – وَكَدَهَهُ ، ورجلٌ بُحْتُر – وبُهْتر ، وتَفَيْهَقَ – وتَفَيْحَقَ[2] .

وأحسبُ أنَّ هذا المعنى الذي استدلَّ عليه ابنُ قتيبةَ بهذه الطريقةِ قد لقي قبولاً عند شرّاح غريبِ الحديثِ ممّن جاء بعده، فضلاً عن قبولهم القول بوقوعِ الإبدال بين رَهْرَه ورَحْرَح ، فقد قال الخطّابي: ((ويُقال للطستِ الواسعِ الذي لا قعرَ له: طَسْتٌ رَهْرَهٌ ورَحْرَح))[3] ، بل صارت طريقةُ ابن قتيبةَ هذه في التوجيه متَّبعةً في بيانِ دلالةِ ألفاظٍ أخرى، فحين اختلف شرّاحُ الغريب في بيانِ معنى لفظةِ (بَرَهْرَهة) ذهب ابنُ الأثير (ت 606 هـ) للقول : ((ويُرْوى : رَهْرَهة، أي : رَحْرَحة واسعة))[4] .

وعَرفتِ العربيَّةُ الإبدالَ بين الشينِ والسين إذ ورد فيها بعضِ الألفاظِ الشينيّة وقد أُبدل فيها الشينُ سيناً ، وقد استند إلى هذا المقياسُ الصوتيُّ بعض شراح الغريبِ في توجيه بعضِ الألفاظِ الغريبةِ الواردةِ بالسّينِ فحكموا بذلك على أنَّ اللفظة السينيةَ لا تحملُ دلالةً مختلفةً عن الشينيّةِ ، من ذلك ما جاءَ في قولِ عمر بن الخطّابِ رضي الله عنه :((ومن شاءَ فليُسَمِّرْها))، وقد وقفَ أبو عُبيد القاسم بن سلام عند قوله (فليسمّرْها) فوجّه هذا اللفظَ قائلاً: ((والتشميرُ: الإرسالُ ، فهذا كثيرٌ في كلامِهِم ، وأمّا السّينُ فلمْ نسمعْه إلا في هذا الحديثِ، ولا أراها إلا تحويلاً، كما قالوا: الرّواسيم – بالسّين – وهي في الأصل بالشينِ، كما قالوا : شَمَّتَ الرجلَ وسَمّتَهُ))[5] .

وإبدالُ الشينِ سيناً وردت له أمثلةٌ في العربيَّةِ كقولهم: جاحشتُهُ – وجاحستُهُ ، والجِحاشُ – والجِحاس[6] ، وقد أفرد الفيروزآبادي (ت 817 هـ) لهذه الظاهرة كتاباً مستقلاً استقصى فيها أمثلتها هو (تحبيرُ الموشين في التعبير بالسين والشين)[7] .

ولا شكَّ في أنَّ قرب مخرجي الصوتين سوّغ حدوث مثل هذا الإبدال، فالشين عند سيبويه من وسط اللسانِ بين وبين ما يقابله من وسطِ الحَنَكِ الأعلى، وأما السين فمن طرفِ اللسانِ وفويق الثنايا[8] فهما متقاربانِ مخرجاً .

---

[1] ينظر : الكتاب.

[2] ينظر : الإبدال ، لابن السكيت 90 ، 91 ، و الإبدال ، لأبي الطيب اللغويّ (ت 351 هـ) 314/1 ، 315 .

[3] غريب الحديث 381/1 تأكد ، وينظر : غريب الحديث ، لابن الجوزي (ت 597 هـ) 426/1

[4] النهاية في غريب الحديث والأثر رقم (960) ص296 . وينظر : رقم (6492) ص 1739 - 1740

[5] غريب الحديث 147/4 .

[6] ينظر : الإبدال ، لابن السكّيت 109 .

[7] صدرت طبعته الأولى سنة 1420 هـ – 1999 م ،عن الدار المصرية اللبنانية ، بتحقيق : أحمد عبدالله باجور .

[8] ينظر : الكتاب 433/4 .

وممّا يشهدُ أنَّ العلاقةَ بين اللفظين (شمّر وسمّر) هي علاقةٌ صوتيَّةٌ وأنَّ الأصلَ: شمَّر بالشينِ، وما كان بالسّينِ فهو بدلٌ ، وأنَّهما ليسا مترادفينِ للدلالة على معنى واحدٍ هو أنَّ المعجمَ العربيَّ المتقدّم أثبتَ التشمير قال الفراهيديّ: ((وشمَّر الشيءَ، أي : أرسله في السَّهمِ ونحوه))[1] ، ولم يوردْ شيئاً عن (سمّر) فدلَّ ذلك على دقة قولِ أبي عبيد في أنَّ هذا اللفظَ لم يسمعْ إلا في هذا الحديثِ .

وإبدالُ النون ميماً كان هو الأساسَ الصوتيَّ الذي استندَ إليه أبو عبيد – أيضاً – في النصِّ على أنَّ لفظة الحُلّام هي نفسها الحُلّان، وتعني: الجَدْي، فالذي حدثَ هو إبدال نون (الحلان) ميماً ، فليس ثمّة لفظة جديدةٌ ، أي أنَّ معنى (الحُلام) هو نفسه (الحلان)، قال – في حديث عمر رضي الله عنه أنَّه قضى في الأرنبِ بحُلّان – : ((وفي الحُلّان أيضاً لغةٌ أخرى : الحُلَّام – بالميمِ ، وربّما شبَّهوا الميمَ بالنونِ ... وذلك لقربِ مخرجِ أحدِهما من الآخرِ))[2]

وعَرَضَ ابنُ قتيبةَ ما قيل في (الحَزْم) و(الحَزْنِ) ، فذكر من التمسَ لهما فرقاً دلاليّاً ، وذكر – أيضاً – من رأى ترادفهما ، وكان المقياسُ الصوتيُّ هو الذي وجّه القولَ بالترادُفِ ، إذ الميمُ والنونُ قريبتا المخرجِ من أجلِ ذلك صحَّ القولُ بأنَّ الكلمتينِ مترادفتانِ ،قال : ((والحَزْمُ والحَزْنُ ، يقال : إنَّ الحَزْمَ أرفعُ من الحَزْنِ ، ويُقال هما جميعاً واحدٌ ، لأنَّ الميمَ تُبْدلُ من النونِ ، وتبدلُ النونُ منها لقربِ مخرجِهما))[3] .

وذهب أبو عبيدٍ القاسمُ بنُ سلام إلى أنَّ في (بَيْد) لغةً تُبدِلُ الباءَ ميماً فيقال : (مَيْد) ، فكان هذا المقياسُ الصوتيُّ متَّكأً عنده في توجيه دلالة (مَيْد) والحكمِ على أنَّ أصلَها (بَيْد) ، ففي حديثِ النبيِّ صلّى الله عليه وسلَّم : ((نحنُ الآخرونَ السابقون يوم القيامةِ بَيْدَ أنّهم أُوتوا الكتابَ من قبلِنا ،وأوتيناه من بعدِهم)) ، قال أبو عُبيد : ((قال الكسائيُّ: قوله: بَيْدَ ، يعني : غيرَ أنّا وتينا الكتابَ من بعدِهم، فمعنى : بَيْدَ ، معنى : غير بعينِها، وقال الأموي : بَيْدَ، معناها: على))[4] .

ثمَّ أنشأ أبو عبيدٍ يبيّنُ ما في (بَيْدَ) من لغات، فقال: ((وفيه لغة أخرى : مَيْدَ ، بالميمِ ، والعربُ تفعل هذا، تدخلُ الميمَ على الباءِ، والباءَ على الميمِ، كقولك: أغْمَطَتْ عليهِ الحُمّى وأغْبطتْ، وقولهم: سبَّدَ رأسَهُ وسمَّده، وهذا كثيرٌ في الكلامِ))[5] .

ولذلك لم يرَ أبو عبيد أنَّ دلالة (مَيْد) بعيدة عمّا مضى فهي (بَيد) غير أنَّ التصرّف الصوتي للفظةِ هو الذي صيّرها على هذا النحو، قال: ((وأخبرني بعضُ الشاميينَ أنَّ النبيَّ صلّى الله عليه وسلَّمَ قال

[1] العين 262/6 .
[2] غريب الحديث 189/4
[3] غريب الحديث 412/1 .
[4] غريب الحديث 158/3 ، 159 .
[5] المصدر نفسه 3/ 159 .

: أنا أفصح العربِ مَيْدَ أبيّ من قريش ونشأتُ في بني سعدِ بن بكرٍ، وفسَّره : أي : من أجل ... قال أبو عُبيد : وهذه الأقوالُ كلُّها بعضُها قريبٌ من بعضٍ في المعنى مثل : غير وعلى))[1]

واستند ابن قتيبة كذلك في القولِ بترادفِ (الرُّمد) و (الرُّبْد) إلى المقياسِ الصوتيّ القائمِ على فكرةِ إبدالِ الميمِ باءاً ، فبيَّنَ معنى (الرّمد) وحكم على الثانية بأنَّ فيها إبدالاً ، وهو إبدالُ الميم باءاً ، فالمعنى فيهما واحدٌ ، ففي حديث ((وإذا أنا بأمتي شَطْرينِ : شطراً عليهم ثيابٌ بيضٌ كأنَّها القراطيسُ ، وشطراً عليهم ثيابٌ رُمْدٌ فحُجبُوا وهم على خيرٍ)) قال : ((والثيابُ الرُّمْدُ ، هي الغُبْرُ فيها كُدْرةٌ ، وهو من الرَّمادِ مأخوذٌ ... وبعضهم يرويه : ثيابٌ رُبْد ، والأربد مثلُهُ ، وأرى أصلَه أرمد ، فأبدلَ من ميمِهِ باءٌ))[2] .

ويبدو أنَّ القولَ بأنَّ (الرُّمْد) هو أصلُ (الرُّبْد) كان مذهباً لابن قتيبةَ، وأنَّ الذي رجّح عنده هذا المذهبَ هو التقارُبُ الصوتيُّ بينهما الذي سوَّغَ إبدالَ الميمِ باءاً ، فضلاً عن اتّحادِ المعنى، فهما عنده ليسا لفظينِ مترادفين لكلٍّ منهما مادّتُهُ .

والذي دعانا للقولِ إنَّ هذا كان مذهباً خاصّاً به هو أنَّ من جاء بعده درسَ لفظة (الرُّبد) من غير نظرٍ إلى أصلٍ أو فرعٍ ، قال الخطّابي : ((وقوله : اربدّتْ : أي اغبرَّت وعَلَتْها رُبْدةٌ ، وهي لونٌ يخالِطُها سَوادٌ كلَوْنِ النّعامِ ، ولذلك قيل لها الرُّبْد))[3] .

ولا شكَّ في أنَّ اتحادَ مخرجِ الميمِ والباء يفسّرُ مثلَ هذا الإبدالَ ، فكلا الصوتين من مخرجٍ واحدٍ وهو الشّفتانِ[4] ، فضلاً عن أنَّ العربيَّةَ عرفتْ أمثلةً كثيرةً لمثل هذا الإبدال ، على نحوِ ما جاءَ في : بناتُ مَخرٍ – وبناتُ بَخْرٍ ، و باسمُك ؟ – وما اسْمُك ؟ وأرْبى عليه – وأرْمى عليه[5] .

وقد تَرِدُ اللفظةُ في الحديث على بناءٍ ما ، لكنَّ هذا البناءَ غيرُ موافقٍ للطريقةِ القياسيةِ في صوغِ أمثالِها ، فكان لا بدَّ من توجيهٍ صوتيٍّ للصورةِ التي وردت بحَسَبِها حتّى يتّضِحَ معناها ، ومن ذلك لفظةُ (بَشْبَشَ) الواردةُ في قولِ النبيّ صلّى الله عليه وسلَّم : ((لا يُوطِّنُ المساجدَ للصلاةِ والذّكرِ رجلٌ إلا بَشْبَشَ اللهُ به من حينِ يخرجُ من بيتِهِ ، كما تَبَشْبَشَ أهلُ البيتِ بغائبِهم إذا قَدِمَ عليهم)) ، فظاهرُ اللفظةِ أنَّها على زِنة (فَعْلل) ، إلا أنَّ العودةَ للمعجمِ تُثبتُ أنَّ عينَ اللفظةِ ولامَها من جنسٍ واحدٍ فهي على وزنِ (فعَّلَ) ، قال الفراهيدي : ((البشُّ : اللّطفُ في المسألةِ ، والإقبالُ على أخيكَ، تقولُ : بَشِشْتُ ، أي : مُضيءُ الوَجْهِ))[6]

---

[1] المصدر نفسه 159/3 – 160 .

[2] غريب الحديث 375/1 ، 377 .

[3] غريب الحديث 8/3 .

[4] ينظر : الكتاب

[5] ينظر : الإبدال ، لابن السكيت 70 – 76 ، ولأبي الطيّب اللغويّ 37/1 – 77 ، والملاحظُ أنَّ هذا الباب من الأبوابِ الكبيرةِ في كلا الكتابينِ.

[6] العين 223/6 .

.

وقد بيَّنَ ابنُ قتيبةَ التغيُّرَ الصوتيَّ الذي أصاب الكلمة فصيّرَ (بشَّشَ) على صورة (بَشْبَشَ)، إذ إنَّ اجتماعَ ثلاثةِ أصواتٍ متماثلةٍ (ثلاثِ شيناتٍ) سوّغَ إبدالَ الشينِ المتوسّطةِ باءً إيثاراً لخفَّةِ النطقِ ،أمّا الوزنُ والمعنى فلا تغييرَ فيهما، قال : قولُهُ : يَتَبَشْبَش ، هو من البشاشةِ ، وهو(يَتَفَعَّل) إلا أنَّهم يستثقلون الكلمةَ إذا جاءت على هذا الوزنِ، وذلك لأنَّه يجتمعُ فيه ثلاثةُ أحرفٍ، فيبدلون الأوسطَ منها، ومثله قولهم: فلانٌ يتململ على فراشِهِ، وإنَّما أصلُهُ يتملَّلُ من المِلَّةِ ، يريدون كأنَّه على ملَّةٍ ، وهي موضعُ الخُبْزةِ في الرَّمادِ أو في الجَمْرِ))[1] .

المطلبُ الثَّاني– أثرُ دراسةِ (المضارعة) في توجيه المعنى

قد يؤدي تجاورُ الأصوات في المنظومةِ الكلاميّةِ إلى أنْ يؤثِّرَ بعضُها في بعضٍ ، فتتغيّرُ ملامحُ الأصواتِ المتأثِّرةِ أو قسمٌ منها ، ونالتْ هذه القضيَّةُ عنايةَ علماءِ العربيَّةِ والتجويدِ فضلاً عن الدَّرسِ الصوتيِّ الحديث .

وأمثلةُ هذا التأثيرِ كثيرةٌ منها التأثرُ الذي يصنعه القافُ الغينُ والخاءُ في السينِ حين تجاورُ هذه الأصواتَ إذ يقلبها صاداً ، قال سيبويه : ((هذا بابُ ما تقلبُ فيه السينُ صاداً في بعضِ اللغاتِ . تقلبها القافُ إذا كانت بعدها في كلمةٍ واحدةٍ ... والخاءُ الغينُ بمنزلةِ القافِ، وهما من حروفِ الحلقِ بمنزلةِ القافِ من حروفِ الفمِ ، وقربُهُما من الفمِ كقربِ القافِ من الحلقِ))[2] .

واستقرَّ في الدرسِ اللغويّ تسميةُ هذا التأثيرِ بالمضارعة، يقول الدكتور غانم قدوري الحمد: ((والمضارَعةُ بين الأصوات لا تصلُ إلى درجةِ الإدغامِ الذي يقتضي تحول أحد الصوتين إلى مثلِ الصوتِ الآخر في مخرجِهِ وصفاتِهِ ، ولكنَّها تغيِّرُ بعضَ صِفات أحدِ الصوتين بما يقرِّبُ بينهما بشكلٍ يخفِّفُ من عملية النطقِ بهما ... وهي مماثلة جزئيّة))[3] .

والحقيقةُ التي يجبُ الوقوفُ عندها هو أنَّ مثلَ هذا التأثّرِ والتأثيرِ لا يتركُ أثراً ما في المعنى ، ولا يؤدّي إلى ظهورِ موادَّ لغويَّةٍ جديدةٍ ، وقد وجدنا أنَّ بعضَ شرَّاحِ غريبِ الحديثِ قد التفت إلى هذه الحقائقِ الصوتيَّةِ وبيَّن أثرَ تجاوُرِ الأصوات في بِنى بعضِ الكلمات من غيرِ أنْ يتغيَّرَ معناها ، ومن ذلك لفظة (السَّغْسَغة) التي هي تحريكُ شيءٍ في شيءٍ، ((وسَغْسَغْتُ الدُّهنَ باليدِ على الرَّأْسِ))[4] ، وقد اكتفى أبو عبيد القاسم بن سلّام ببيانِ معناها، وما جاءَ فيها من روايةٍ أخرى فقال: ((وبعضُهُم يرويه : أُصَعْصِعْهُ[5]، في رأسي : يذهبُ

---

[1] غريب الحديث 414/1 .

[2] الكتاب 4/ 479 ، 480

[3] المدخل إلى علم أصوات العربيَّة 219

[4] ينظر : العين 342/4

[5] في الأصل المطبوع (أُصَعْصِعُهُ) بالعين المهملة ، والصواب بالغين المعجمة .

به إلى تفريقِهِ ، وهذا يجوز أيضاً ، ولكنَّ المحفوظَ عندنا هو الأول ، وهو وجهُ الكلامِ))[1] .

أمّا أبو إسحاقٍ الحربي فقد روى هذه اللفظة بالصاد(أصغصغه)وذلك في حديث ابن عباسٍ((أمّا أنا فأُصَغْصِغُهُ في رأسي ثمَّ أُحِبُّ بقاءَهُ)) وبيَّن العلّةَ الصوتيَّةَ لروايتها بالصَّادِ فقال : ((قوله : فأُصَغْصِغُهُ ، إنَّما هو: فأُسَغْسِغُهُ: أرَوِّيهِ بالدُّهْنِ، ولكنَّ كلَّ حرفٍ فيه سينٌ بعدَها غينٌ أو خاءٌ أو قافٌ أو طاءٌ فجائزٌ أنْ يُجعلَ السينُ صاداً))[2] .

فتبيَّن أنَّ (أُصَغْصِغُهُ) ليست لفظة جديدةً ودلالتَها هي دلالةُ (أسَغْسِغُهُ) لم تتغيَّرْ ، والذي حدث هو تأثرُ صوتِ السين لمجاورتِهِ حرفَ الاستعلاءِ الغين .

وحينَ تدُلُّ مادّةٌ لغويَّةٌ واحدةٌ على معاني مختلفةٍ فقد حرَصَ شرّاحُ غريبِ الحديثِ على بيانِ المعنى في السياقِ الذي يناسبُهُ ، منبّهين على ما قد يُصيبُ مثلَ تلك الألفاظِ من تغيّراتٍ صوتيَّةٍ بحكمِ مجاورةِ بعضِ الأصواتِ لبعضِها الآخرِ وتأثرِها في السلسلةِ الكلاميَّةِ ، ومن ذلك مادّةُ (بَسَقَ) التي دوّن أبو إسحاقٍ الحربيّ في بابِها الأثرين ((... في أيِّ شيءٍ بَسَقَ أبو بكرٍ ؟)) و ((إذا كان أحدُكم في صلاةٍ فلا يَبْصُقُ ...)) . والذي يظهرُ أنَّ الحربيَّ يرى أنَّهما مادّةٌ واحدةٌ وهي (بَسَقَ) والدّليلُ على ذلك هو أنَّه أوردهما في البابِ نفسِهِ (باب بسق)، لكنَّ لهما معنيينِ مختلفينِ ، وقد حرصَ على بيانِ التغيُّرِ الصوتيِّ الذي أصابَ اللفظةَ ، فبيَّنَ أنَّ (بَسَقَ) في الأثرِ ((... في أيِّ شيءٍ بَسَقَ أبو بكرٍ ؟)) تعني : علا وارتَفَعَ[3] ، أمّا (بَصَقَ) في ((إذا كان أحدُكم في صلاةٍ فلا يَبْصُقُ)) فهي من البُصاقِ ، وطريقةُ سياقته للفظةِ تدلُّ على أنَّه يرجّحُ أنَّ أصلَ مادّتِها هو (بَسَقَ) غيرَ أنَّ مجاورة السينِ للقافِ أثَّرَ فيها وجعلها مطبقةً فصارت صاداً، قال: ((قوله:(فلا يَبْزُقْ[4]) ويجوزُ يَبْسُقُ ويَبْصُقُ ، كلُّ حَرْفٍ فيه سينٌ أو قافٌ أو طاءٌ أو غينٌ فجائزٌ أنْ تَجْعَلَ مكانَ السّينِ صاداً فيجوزُ سَطْرٌ وصَطْرٌ وسَخْرٌ وصَخْرٌ ، وسُدْغٌ وصُدْغٌ ، وسَقَرُ وصَقَرُ ، وزادوا في القافِ وَزَقَرَ، وكذلك بَسَقَ وبَصَقَ وبَزَقَ))[5] .

وهذا الذي ذهبَ إليه الحربيُّ ويبدو فيه أنَّه قد رجّح أن تكون (بَصَقَ) من مادةِ (بَسَقَ) ، إلا أنْ تجاور الأصواتِ أثّر في السّينِ فجعلها صاداً ، لعلّه كان مذهباً له ، وهذا المذهبُ وإن لم يأخذ به ابن فارسٍ – مثلاً – لكنَّه كان قريباً منه ، فهو قد نصَّ على أنَّ (بَسَقَ) الدّالةَ على البُساق ليست أصلاً ، بل الأصلُ

---

[1] غريب الحديث 246/5 .

[2] غريب الحديث 712، وينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر رقم (7255)ص 1935 – 1936 . ورقم (8782) ص 2331 – 2332 .

[3] غريب الحديث 1122

[4] الوارد في نصِّ الحديثِ الذي نقله الحربيُّ هو (فلا يبصقْ) ، ولعلَّه يُشيرُ إلى روايةٍ أخرى .

[5] غريب الحديث 1124 .

(بَصَقَ) ، قال : ((الباء والسين والقاف أصلٌ واحدٌ ، وهو ارتفاعُ الشيءِ وعُلوُّهُ ... فإنْ قال قائلٌ : فقد جاءَ بَسَقَ ، وليس من هذا القياسِ ، قيل له : هذا ليس أصلاً لأنَّه من باب الإبدالِ ، وذلك أنَّ السين فيه مَقام الصّاد والأصل بَصَقَ))[1] .

ولكنّي أحسبُ أنَّ ابنَ فارسٍ لم يكن بعيداً عن مذهبِ من عدَّ (بَصَقَ)من مادةِ (بَسَقَ) فقد قال: ((بصق: الباءُ والصادُ والقافُ أصلٌ واحدٌ يشارِكُ الباءَ والسينَ والقافَ ، والأمرُ بينها قريبٌ ، يقال : بَصَقَ بمعنى : بَزَقَ وبَسَقَ))[2] .

المبحث الثَّاني: المقاييسُ الصّرفيّة وأثرُها في توجيه المعنى

أدرك علماءُ المسلمينَ منذُ زمنٍ حاجةَ مفسِّرِ النّصوصِ الشرعيّةِ إلى مباحثِ علمِ التصريفِ في بيانِ المعنى وتوجيهِهِ، وقد عبّر الإمامُ الزّركشيُّ (ت 794 هـ) عن حاجةِ طائفةٍ من هؤلاءِ العلماءِ وهم المفسِّرون لهذا العلمِ فقال : ((وفائدة التّصريفِ: حصولُ المعاني المتشعّبة عن معنىً واحدٍ ، فالعلمُ به أهمُّ من معرفةِ النّحوِ في تعرُّفِ اللغةِ ، لأنَّ التّصريفَ نظرٌ في ذاتِ الكلمةِ ، والنّحوُ نظرٌ في عوارِضِها ، وهو من العلومِ التي يحتاجُ إليها المفسّرُ))[3] .

وقد استقرَّ في الدرسِ الدلاليّ الحديثِ أنَّ من أنواعِ الدّلالةِ ما يُسمّى بالدّلالةِ الصرفيَّةِ، وهي الدّلالةُ التي تُستمدُّ من الصيغِ وبنيتِها[4] ، وأنَّ تحديدَ معنى الحدثِ الكلاميِّ لا بدَّ أن يقوم بملاحظاتٍ منها ((دراسةُ التركيبِ الصّرفيّ للكلمةِ وبيانِ المعنى الذي تؤدّيه صيغتُها، فلا يكفي لبيانِ معنى(استغفر) بيان معناها المعجمي المرتبط بمادّتِها اللغويّة (غ ف ر)، بل لا بدَّ أنْ يضمَّ إلى ذلك معنى الصّيغةِ، وهي هنا وزن (استفعل) أو الألف والسين والتاء، التي تدلُّ على الطّلبِ))[5] .

ويرى الدّكتور فاضل صالح السامرائي أنَّ كلَّ عدولٍ عن صيغةٍ إلى أخرى لا بدّ أنْ يكون له تأثيرٌ في المعنى، قال: ((لا شكَّ أنَّه لو لم يختلفِ المعنى لم تختلفِ الصيغةُ، إذ كلُّ عدولٍ عن صيغةٍ إلى أخرى لا بدَّ أنْ يصحبَهُ عدولٌ عن معنىً إلى آخر إلا إذا كان ذلك لغة))[6] .

وإذا كانت الدّلالةُ التصريفيَّةُ هي((الأثرُ المعنويُّ المستفادُ من بنية الكلمةِ، ومن التغييراتِ التي تحوّلُها إلى أبنيةٍ

---

[1] مقاييس اللغة 247/1 .

[2] المصدر نفسه 253/1 .

[3] ينظر : البرهان في علوم القرآنِ 279/1 ، وينظر : الخلاف التصريفي وأثره الدّلاليّ في القرآنِ الكريم ، للدكتور فريد بن عبدالعزيز الزامل 64 .

[4] ينظر : دلالة الألفاظ 36

[5] علم الدلالة 13 ، وينظر : التحليل الدّلالي 92/1 .

[6] معاني الأبنية في العربية 7 .

مختلفةٍ، بالإضافةِ إلى دِلالةِ المادةِ المعجميَّةِ))[1] فإنَّ النظرَ في تراثِ غريب الحديثِ يبيّنُ أنَّ العلماءَ السابقينَ كانوا مدركين لأثرِ هذه الدلالةِ في توجيهِ معنى ما كان غريباً من ألفاظ الحديثِ والأثرِ، على نحو ما سنرى في مظانِّ هذا المبحثِ إنْ شاءَ الله.

– المطلب الأول: أثرُ (معاني أبنيةِ الأفعالِ) في توجيه المعنى

أولاً– أثرُ معنى بناءَي (فَعَّلَ) و (أَفْعَلَ): بيَّنَ سيبويهِ في كتابِهِ العلاقةَ الدّلاليَّةَ بين بناءَيْ (فعّل) و (اَفْعل)، وأوضحَ أنَّهما قد يشتركانَ في معنى البناءِ في مواضعَ وقد يختلفانِ في مواضعَ أخرى ، قال : ((وقد يجيءُ فعَّلتُ وأفْعَلتُ في معنى واحدٍ مشتركينِ كما جاءَ فيما صيّرته فاعلاً ونحوه ، وذلك : وعّزتُ إليه وأوعزتُ إليه ... وقد يجيئانِ مفترقينِ ، مثل: علّمتُهُ وأعلمتُهُ ، فعلّمتُ: أدّبتُ، وأعلمتُ آذنتُ ... وتقولُ أمْرضتُهُ ، أي: جعلتُهُ مريضاً، ومرَّضْتُهُ، أي: قمتُ عليه ووليتُهُ))[2]، بل عقد باباً مستقلاً بيَّنَ فيه دخول (فعَّلتُ) على (فَعلتُ)دون(أفعلتُ)، إذا أريد الدّلالة على التّكثيرِ والمبالغةِ ومثّل لذلك فقال : ((تقول : كَسَرْتها وقَطَعْتُها، فإذا أردتَ كثرةَ العملِ قلت: كسَّرْتُهُ وقطَّعتُهُ ومزَّقتُهُ))[3] .

وقد استندَ ابنُ قتيبةَ إلى هذه المقاييسِ الصرفيَّةِ التي تعالجُ معنى البناءَين (فعّل) و(أفعل) في توجيه روايةِ الحديث وتوجيه معنى غريبِهِ أيضاً، وذلك في قولِ النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم : ((واللهِ إنَّكم لتُجَبِّنون وتُبَخِّلون وتُجَهِّلون))، فقد اختلف رواةُ الحديثِ في رواية هذا النصِّ[4] بينَ من يرويه بالتشديد: تُجَبّنون وتُبَخِّلون وتُجَهِّلون ، وبين من يرويه بالتَّخفيفِ: تُجبِنون وتُبْخِلون وتُجهلون[5]، ولا شكَّ في أنَّ هذه الروايةَ تعني أنَّ ماضي الأفعال هو: أجْبَنَ وأبْخَلَ وأجْهلَ. كما تقتضي ذلك قواعد الاشتقاق في الصرفِ العربيّ ، من أجلِ ذلك صحّتْ معالجة رواية الحديث ومعناه في ضوءِ قواعد دلالةِ البناءين فعّل: جبّن وبخّل وجهّل ، وأفعل: أجبن وأبخل وأجهل .

وقد رجّح ابنُ قتيبةَ روايةَ التشديد ، ووجّه المعنى بَحَسَبِ ما تقتضيه معاني أبنية (فعّل) هنا ، إذ بيّنَ – شأنُهُ في ذلك شأنُ غيره من اللغويين – أنَّ البناءَين (فعّل) و(أفعَلَ) قد يتّفقانِ في مواضعَ وقد يختلفانِ

---

[1] الخلاف التصريفي وأثره الدّلالي في القرآنِ الكريم 61 – 62 .

[2] الكتاب 62/4

[3] المصدر نفسه 64/4 .

[4] ينظر : غريب الحديث 407/1 .

[5] جاءتْ هذه الأفعال في روايةِ النصِّ المحقّقِ المطبوع : تَجهلون ، وتَبْخلون ، وتَجبنون ، وهذه الروايةُ لا تتناسبُ مع التحليل الذي قدّمه ابنُ قتيبةَ ، وهو مجيءُ هذه الألفاظِ على وزنِ (أفعل) وما يتعلّقُ بهذا البناءِ من معنى ، ومضارعُ هذا البناءِ لا يكون إلا مضموم حرفِ المضارعة : تُجْهلون ، وتُبْخلون ، وتُجْبنون ، لذلك رجّحنا هذا الضبط الأخير .

في مواضعَ أخرى[1]، ورجّح أنَّ بناءَ التشديد يتناسبُ مع معنى الحديثِ لا بناء التخفيف، قال: ((وتأتي (فعّلتُ) و(أفعلتُ) في حروفٍ يختلفُ المعنيانِ فيهما ، من ذلك قولك: أكْفرتُ الرّجلَ وأضْلَلْتُهُ، إذا أدْخلْتُهُ في الكفرِ والضّلالِ، فإنْ أردتَ أنّك رميتَه بهما نسبته إليهما قلت: كفّرْتُهُ وضلّلتُهُ ... فإذا قلتَ: بخّلته وجهّلته، وجبّنته، فإنّما تريد أنَّك رمَيته بذلك ... وهو معنى الحديثِ بالتشديد ، تريد أنَّ الولدَ ينسُبُ أباه إلى البُخلِ والجُبْنِ والجَهلِ، لأنّه سبب لنسب النّاسِ إيّاه ، أو إنّه يدخله في هذه الخِلالِ،وهذا كالحديثِ الآخرِ:الولد مَبْخلة مَجبنةٌ مجهلة))[2] .

ثانياً– أثرُ معنى بناءَي (فَعَلَ) و(أَفْعلَ): عُني علماءُ العربيَّةِ بما جاءَ في اللغةِ على بناءَي (فَعلَ) و(أفْعَلَ) ودوّنوا أمثلتَهما ، وحدّدوا دلالتهما، ومن الأفعال التي تصاغُ على هذين البناءَين ما تكون دلالتُهما واحدةً، ومنها وما تختلفُ، قال سيبويه: ((هذا بابُ افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى ، تقولُ :دَخَل وخَرج وجَلَس، فإذا أخبرتَ أنَّ غيرَه صيَّره إلى شيءٍ من هذا قلت : أخرجَه وأدْخلهُ وأجْلَسَه))[3] ، ثم قال في موضعٍ آخر: ((وقد يجيءُ فَعَلْتُ وأَفْعَلتُ المعنى فيهما واحدٌ ، إلا أنَّ اللغتين اختلفتا ، زعم ذلك الخليل، فيجيءُ به قومٌ على فعلتُ ، ويُلحقُ قومٌ فيه الألفَ فيبنونه على أفْعلتُ، كما أنَّه قد يجيُ الشيءُ على أفعلتُ لا يستعملُ غيرُهُ ، وذلك قِلْتُهُ البيعَ وأقلتُهُ ، وشَغَله وأشْغَلَه))[4] .

وقد شغلت هذه الظاهرةُ اللغويّةُ عدداً من اللغويين بعد سيبويه فوضع فيها مؤلفاتٍ مستقلةً عالج فيها كلَّ ما له صلةٌ بـ (فعل وأفعل) من أمثلةٍ ودلالاتٍ على نحو ما فعل أبو حاتم السجستاني (ت 255 هـ)[5]، وأبو إسحاقٍ الزجّاج (ت 310 هـ)[6] .

وقد كانت هذه المعالجة الصرّفيّةُ لما له صلةٌ ببناءَي (فَعلَ) و(أفعلَ) حاضرةً في ذهن ابن قتيبةَ حين وجّه دلالةَ بعضِ غريبِ الحديثِ، من ذلك ما جاءَ في حديثِ ((أنَّه حين أخرجَ سِحرُهُ ، جعلَ عليٌّ عليه السلامُ يَحُلُّهُ، وكلّما حَلَّ عقدةً وَجَدَ لذلكَ خِفَّةً ، فقامَ فكَانّما أُنْشِطَ من عِقالٍ)) ، فبيَّنَ ابنُ قتيبةَ – بحسب ما استقرَّ عند اللغويينَ من ورود فَعَلَ مخالفاً معنى أفعل – أنَّ (أنْشِط) جاءت بمعنى حُلَّ ، وهي ضِدُّ معنى (نَشَطَ) بمعنى: عَقَدَ ، قال: ((وقولُهُ : أُنْشِطَ من عقالٍ ، أي : حُلَّ ، يُقال : أنشَطْتُ العُقْدة : حَلَلْتُها ، ونَشَطْتُها : عقدتُها بأنْشوطةٍ ، وقد جاءت حروفٌ على هذا المثالِ ، ويكون (أفْعلتُ) فيها ضِدّاً (لِفَعَلتُ)، مثل

---

[1] غريب الحديث 407/1 ، 408 .

[2] المصدر نفسه 408/1 – 409 .

[3] الكتاب 55/4 .

[4] المصدر نفسه 61/4 .

[5] في كتابه : فَعَلْتُ وأفْعَلتُ ، الصادر بتحقيق : الدكتور خليل إبراهيم العطية ، دار صادر – بيروت ، ط(2) 1416 هـ – 1996م .

[6] في كتابه : فَعَلْتُ وأفْعلتُ ، الصادر بتحقيق : ماجد حسن الذهبي ، الشركة المتحدة للتوزيع – دمشق ، 1984 .

قولهم: أخفيت الشيءَ : سترتُهُ ، وخفيتُهُ : أظْهرْتُهُ ... وأقْسَطتُ في الحكمِ:عَدَلتُ، وقَسَطْتُ فيه : جُرْتُ ، قال رسولُ الله صلّى الله عليه وسلَّم: إنَّ المُقْسِطينَ في الدُّنيا على منائرَ من لؤلؤٍ يومَ القيامةِ))[1] .

وكذلك وظّفَ ابنُ قتيبةَ اختلافَ معنَى (فَعلتُ) عن (أفعلتُ) في تصحيحِ روايةِ حديثٍ آخرَ وتوجيهِ معناهُ ، وهو حديثُ سعد بن أبي وقّاصٍ رضي الله عنه : ((إنّه لما ذهبَ النّاسُ يومَ أُحُدٍ عن رسولِ الله صلّى الله عليه وسلّم ، جعل سعدٌ يرمي بين يديه وفتىً يَنْبُلُهُ ،كلّما نَفِدتْ نَبْلُهُ)) ، فبيَّنَ ابنُ قتيبةَ خطأَ من يروي الحديث بـ (يَنْبُلُهُ)، قال: ((وقوله: يَنْبُلُهُ كلَّما نَفِدَتْ نَبْلُهُ نَبَلَهُ ، هذا غلطٌ من بعضِ نَقَلَةِ الحديثِ ، وإنّما هو : يُنْبِلُهُ كلّما نَفِدتْ نَبْلُهُ أنْبَلَهُ ، أي : يُعطيه إيّاه))[2] ، ووجّه ابنُ قتيبةَ معنى (يُنْبِلُهُ) على النحو الذي يتّضِحُ فيه سَببَ تخطئتِهِ روايةَ بعضِ نَقَلَةِ الحديثِ، إذ وضّح أنَّ (يُنْبِلُهُ) هو مضارعُ (أنْبَلَ) وهذا الفعلُ يعني يُعطي النّبْلَ[3] .

وتبقى هذه الدّلالةُ للفعلِ (يعطي النبلَ) حتّى لو كانت الروايةُ : يُنَبِّلُهُ، بالتشديدِ، وعلَّلَ ذلك بقولِهِ: ((وهذا ممّا جاءَ فيه (أفْعلتُ وفعَّلتُ)، تقولُ: أنْبَلْتُ ونَبَّلْتُ، مثل: بكَّرْتُ وأبْكَرْتُ ، وسمَّيْتُ وأسْمَيْتُ))[4] .

أمّا روايةُ (يَنْبُلُهُ) فلا تَصِحُّ دلالتُها، لأنَّ هذا الفعلَ هو مضارعُ (نَبَلَ) وتعني – في اللغة – : رمى النّبْلَ، وهو غير المعنى المرادِ في الحديثِ ، قال : ((فأمّا نَبَلْتُهُ أنْبُلُهُ ، بمعنى رَميْتُهُ ، وهو لم يرمِهِ ، وإنّما كان يُعطيه النّبْلَ ليرميَ به))[5].

وهذا التوجيه للمعنى المستندُ إلى افتراقِ (فَعَلْتُ) عن (أفْعَلْتُ) هو المستَقِرُّ المعروفُ عن اللغويّين، قال ابنُ القوطيّة (ت 367 هـ): ((ونبَلَ بالنّبْلِ : رَمى بها ... وأنْبَلتُك سهماً : أعْطَيْتُكَهُ))[6] .

ثالثاً – أثرُ مجيءِ (تَفَعَّلَ) بمعنى (اسْتَفْعَلَ): بيَّنَ سيبويهِ في كتابِهِ معانيَ (اسْتَفْعَلَ) وذكرَ أنَّ منها دِلالتَها على إصابةِ الشيءِ ، نحو: اسْتَجَدْتُهُ ، أي: أَصَبْتَهَ جيِّداً، وعلى الطّلَبِ، تقولُ: اسْتَعْطَيْتُ، أي: طَلَبْتُ العَطِيَّةَ، وذكر لهذا البناءِ معانيَ أُخرَ جاءتْ دالّةً عليها في الكلامِ العربيّ[7] .

وذهبَ إلى أنَّه يأتي بمعنى (تَفَعَّلَ)، قال : ((وإذا أرادَ الرّجُلُ أنْ يُدخلَ نفسَهُ في أمرٍ حتّى يُضافَ إليه ويكون من أهلِهِ فإنَّكَ تقول: تَفَعَّلَ ، وذلكَ تَشَجَّعَ ، وتَبَصَّرَ ، وتحلَّمَ ... وقد دخلَ اسْتَفْعَلَ ههنا، قالوا: تَعَظَّمَ واسْتَعْظَمَ، وتَكَبَّرَ واسْتَكْبَرَ))[8]، فدلَّ في كلامِهِ هذا على تناوبِ (اسْتَفْعَلَ) و(تَفَعَّلَ) للدلالةِ على هذا المعنى.

والذي أحسَبُهُ أنَّ في كلامِ سيبويهِ ما بِهِ حاجةٌ إلى مزيدِ إيضاحٍ ، وأنَّ من أبرزِ النّصوصِ التي عُنيت ببيانِ

---

[1] غريب الحديث 419/1 .
[2] المصدر نفسه 164/2 .
[3] ينظر : المصدر نفسه .
[4] المصدر نفسه
[5] المصدر نفسه 165/2 .
[6] الأفعال 347/2 .
[7] ينظر : الكتاب 70/4 .
[8] الكتاب 71/4 .

مرادِ سيبويه هنا هو ما قدّمه الرّمّاني (ت 384 هـ) من شرحٍ مفصّلٍ لمعنى مجيء تفعّلَ واسْتَفْعَلَ متناوبيْنِ على معنى واحد ، فقد ذهبَ إلى أنَّ (اسْتَفْعَلَ) تأتي بمعنى الطّلَبِ ، وهي لا تخرجُ عن هذا المعنى إلا إلى دلالةٍ قريبةٍ من هذا المعنى ، وقد حمَلَ المعاني الأخرى التي تأتي(اسْتَفْعَلَ) للدّلالةِ عليها ممّا ذكره سيبويه على الطّلبِ[1] ، ورأى أنَّ حملَ سيبويه لـ (تَفَعَّلَ) على (اسْتَفْعَلَ)، لما في (تَفَعَّلَ) من دلالةٍ قريبةٍ من الطّلبِ، قال: ((وأدْخَلَ سيبويهِ (تَفَعَّلَ) في هذا البابِ ، لمقاربتِهِ (اسْتَفْعَلَ) إذ (تَفَعَّلَ) بمعنى: تَعَمَّلَ للفعلِ، و(اسْتَفْعَلَ) بمعنى طَلَبِ الفعلِ ... وتقولُ: (تَعَظَّمَ ، واسْتَعْظَمَ)، و(تَكَبَّرَ ، واسْتَكْبَرَ)، و(تَيَقَّنَ، واسْتَيْقَنَ) و(تَبَيَّنْتُ، واسْتَبْيَنْتُ)، و(تَثَبَّتَ ، واسْتَثْبتَ) كلُّ ذلك بمعنىً واحدٍ، للمقاربةِ التي بينَ (تَفَعَّلَ) و(اسْتَفْعَلَ)))[2] .

ويبدو أنَّ ما ذهبَ إليه سيبويهِ من جِهةٍ، وشَرْحَ الرّمانيِّ لأقوالِهِ من جِهةٍ ثانيةٍ قد بيّنا كيف أنَّ هذين البناءَين يتناوبانِ للدّلالةِ على معنى واحدٍ أو متقارِبٍ في طائفةٍ من النّصوصِ العربيَّةِ ، وقد وظّفَ شُرّاحُ الغريبِ هذا البعدَ الصّرفيَّ الواضحَ في توجيهِ بعضِ غريبِ الحديثِ، على نحوِ ما فَعلَ ابنُ قتيبةَ في توجيهِ دِلالةِ (تَضَعَّفَ) الواردةِ في بعضِ الآثارِ .

وقد كانَ ذلك في بيانِ دلالةِ الفعلِ (تَضَعَّفَ) الواردِ في حديثِ أبي ذرٍّ رضيَ اللهُ عنه حين قال – في حديثِ إسلامِهِ – :

((فَتَضَعَّفْتُ رجلاً من أهلِ مكّةَ))، إذ حَمَلَ ابنُ قتيبةَ دلالةَ هذا البناءِ على بناءِ (اسْتَفْعَلَ)، قال: ((وقولُهُ : فَتَضَعَّفْتُ رجلاً، أي : اسْتَضْعَفْتُهُ ، وقد تَدْخُلُ (اسْتَفْعَلْتُ) على بعضِ حروفِ (تَفَعَّلْتُ)، ونحو: تَعَظَّمَ واسْتَعْظَمَ ، وتَكَبَّرَ واسْتَكْبَرَ، وتَيَقَّنَ اسْتَيْقَنَ، وتَثَبَّتَ في الأمرِ واسْتَثْبَتَ))[3] .

وقراءةُ نصِّ ابنِ قتيبةَ في ضوءِ كلامِ سيبويهِ السّابقِ (وشروحِهِ) تبيّنُ أنَّ المرادَ بهذا التوجيهِ هو أنَّ (تَضَعَّفْتُ) تدُلُّ على التّعرّضُ للفعلِ على جهةِ الطّلبِ له، أي أنَّه تعرّضَ طالباً رجلاً ضعيفاً من أهلِ مكّةَ، ويؤيّدُ حملَ ابنِ قتيبةَ لدلالةِ الفعلِ على هذا التّوجيهِ وهو طلبُ الرّجلِ الضعيفِ سياقُ القِصّةِ نفسِها ، فقد جاءَ في أوّلِ الحديثِ أنَّ أُخا أبي ذَرٍّ حذّرهُ من السؤالِ عن رسولِ الله صلّى الله عليه وسلَّمَ إلا على حَذَرٍ، قال: ((وكنْ من أهلِ مكّةَ على حَذَرٍ ، فإنَّهم قد شَنِفوا له وتَجَهَّموا))[4] ، ولا شكَّ في أنَّ الحذرَ من ذلكَ لا يكونُ إلا بطَلَبِ رجلٍ ضعيفٍ يُؤْمنُ إذا سُئِلَ .

وليسَ أدلَّ على توظيفِ ابنِ قتيبةَ لنصِّ سيبويهِ الصرفيّ هذا تحديداً من تطابقِ الأمثلةِ الواردة في كتابِهِ غريب الحديثِ مع الأمثلةِ الواردةِ في كتاب سيبويه ، على نحو ما رأينا .

[1] ينظر : شرح كتاب سيبويه 3017/7 .
[2] المصدر السابق 3019/7 .
[3] غريب الحديث 2/ 187 .
[4] المصدر نفسه 185/2 .

– المطلب الثاني: أثرُ معاني (أبنيةِ المصادر والأسماء) واستعمال الجموع في توجيه المعنى

أولاً – أثرُ استعمالِ أبنيةِ المصادر

1– استعمال المصدر الدالِّ على الهيئةِ:

عقدَ سيبويهِ في كتابِهِ باباً دَرَسَ فيه مجيءَ المصدر للدّلالةِ على نوعِ الفعلِ أو الهيئةِ ، قال فيه: ((هذا بابُ ما تجيءُ فيه الفعلةُ تريدُ بها ضَرْباً من الفعل، وذلك قولك : حَسَنُ الطِّعْمةِ ، وقَتَلْتُهُ قِتْلةَ سَوْءٍ ، وبِئْسَتِ المِيْتةُ ، وإنّما تريد الضَّرْبَ الذي أصابه من القتلِ ، والضّرب الذي هو عليه من الطّعمِ، ومثلُ هذا : الرِّكْبة ، والجِلْسة ، والقِعْدة))[1] ، وقد استقرَّ في درسِنا الصّرفيِّ دلالةُ هذا البناءِ على الهيئةِ وذلك في ما يدُلُّ عليه من دلالاتٍ[2].

وقد استندَ ابنُ قتيبةَ إلى هذا التقعيد الصّرفيّ في توجيه الدّلالةِ وذلك ((في حديثِ عثمانَ رضي الله عنه الذي أنَّ أبانَ بن سعيدٍ قال له حين بعث به رسولُ اللهِ صلَّى الله عليه وسلَّمَ إلى أُسارى المسلمين : يابن عمِّ : مالي أراكَ مُتَحَشِّفاً ؟ أَسْبِلْ ، قال عثمانُ : هذه إزْرةُ صاحبِنا)) ، قال ابن قتيبةَ: ((فقال عثمانُ : هكذا يأْتَزِرُ صاحبُنا ، يعني النبيَّ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ ، والإزْرةُ :مثلُ الرِّكْبة والجِلْسة والقِتْلة والمِيْتة ، ويُقالُ : مات فلانٌ مِيْتةَ سوءٍ، وهذ كلُّهُ يُرادُ به ذلك الجِنسُ أو الضّرب من الفِعْلِ))[3] ، ولعلَّ نصَّ سيبويهِ تحديداً كانَ هو الحاضرَ في ذهنِ ابن قتيبةَ في أثناءِ هذا التّحليل يدلُّ على ذلك وروود عبارةِ سيبويهِ عنده وهي (الضّرب من الفِعلِ) ، للدّلالةِ على الهيئةِ .

2– استعمال المصدر الدّال على المشاركة:

يُستعملُ الفعلُ الثلاثيُّ المزيدُ بالألفِ الذي يكون على وزنِ (فاعَلَ) للدّلالةِ على المشاركةِ ، قال سيبويهِ : ((اعلمْ أنَّك إذا قلتَ : فاعَلْتُهُ ، فقد كان من غيرِك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلت فاعَلْتُهُ))[4]، ويكونُ مصدره على وزنِ : مُفاعَلة ، قال سيبويهِ : ((وأمّا فاعَلْتُ فإنَّ المصدرَ منه الذي لا ينكسِرُ أبداً

---

[1] الكتاب 44/4 .

[2] ينظر: أبنية الأسماءِ والأفعال والمصادر، لابن القطاع الصّقلّي (ت 515 هـ) 263 ، وشذا العرف في فنِّ الصّرفِ ، للشيخ أحمد الحملاويّ 92 ، ومعاني الأبنية في العربيّة 38 .

[3] غريب الحديث 74/2 .

[4] الكتاب 68/4 .

: مُفاعلة))[1] .

وحينَ عَرَضَ ابنُ قتيبةَ الأقاويل الثلاثةَ للعلماءِ في بيانِ معنى: المحاقلة، وهي القولُ بدلالتِها على بيعِ الزّرعِ بالحِنْطةِ، أو القول بدلالتِها على اكْتراءِ الأرضِ بالحِنْطةِ، أو هي المزارعةُ بالثّلثِ والرّبع وأقلّ من ذلك وأكثر، رجّح هذا المعنى الثّالثِ استناداً إلى معنى بناءِ (المفاعلة) وهو الدلالةُ على المشاركة ، قال – عن القولِ الثّالثِ – : ((وهذا الوجهُ أشبه بها على طريقِ اللغةِ لأنَّ المحاقلة مأخوذة من الحَقْلِ ، والحَقلُ : القَراح ، والمفاعلة تكون من اثنين في أمرٍ واحدٍ كالمزارعةِ هي من اثنين مأخوذة من الزّرعِ ، والمشاتمة والمضاربة ، ويقال للأقرحةِ : المحاقل، كما يقال لها المزارع ، وفي الحديث أنَّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال: ما تصنعون بمحاقلِكم ؟ قالوا نواجرها على الرّبيعِ وعلى الأوسقِ من التّمرِ والشّعيرِ ، قال: فلا تفعلوا، كما قيل للمزارعِ: محاقل، وكذلك المحاقلة المزارعة، يقال للرجلِ أحقل ، أي : ازرع))[2] .

ثانياً – استعمالُ صيغة المبالغة (جبّار) واشتقاقُها

القارئُ لنصوصِ المعجميينَ يتبيَّنُ له أنَّ (الجبْرَ) يأتي لمعانٍ مختلفةٍ منها : الدّلالةُ على أنّك تُجْبِرُ إنساناً على ما لا يريدُ وتُكْرِهُهُ عليه، ومنها: أنْ تُجْبِرَ كسْراً ، وإذا قلتَ : جَبَرْتُ فلاناً فاجْتَبَرَ ، فالقصْدُ أنَّ قد نزلتْ به فاقةً فأحْسَنَتُ إليه[3] .

وقد وضّح اللغويونَ اختلافَ معنى الفعلِ من هذا البابِ حينَ يكونُ على وزنِ (فعلَ) وحينَ يكونَ على وزنِ (أفْعَلَ)، قال ابنُ القوطيَّةِ :((وجَبَرْتُ العظمَ جَبْراً: أصْلحتُهُ ،والرّجلَ من فقرِهِ: أغنَيْتُهُ، فَجَبَرَ، وأَجْبَرْتُكَ على الأمرِ: أَكْرَهْتُكَ))[4] .

ويبدو أنَّ ابنَ قتيبةَ قد استندَ إلى هذا البُعدِ اللغويّ في بيانِ معنى الفعلِ على الوزنين فَعَلَ وأَفْعَلَ، وإلى أنَّ المقاييسَ الصّرفيَّةَ ترفضُ مجيءَ صيغةِ المبالغةِ (فعّال) مما هو على وزنِ (أَفْعلَ)، وهو هنا الدالُّ على القسرِ والإكراه، فوجّه بحسبِ ذلك دلالةَ لفظةِ (جبّار) الواردة في قولِ عليٍّ رضي الله عنه: ((جبّار القلوبِ على فِطَراتِها))، قال: ((وقولُهُ: جبّار القلوبِ على فِطَراتِها، شقيِّها وسَعيدِها، من قولِك: جَبَرْتُ العظمَ فَجَبَرَ، إذا كان مكسوراً فَلَأَمْته، وأَقَمْتَهُ كأنَّه أقامَ القلوبَ وأَثْبَتَها على ما فَطَرَها عليهِ من معرفتِهِ والإقرارِ به، شقيِّها وسعيدِها، ولم أجعلْ جبّاراً ها هنا، من: أَجْبَرْت فلاناً على الأمرِ إذا أدخلتُهُ كُرْهاً وقَسَرْتُهُ، لا يقال من أفعل: فعّال، لا أعلمُ ذلك، إلا أنَّ بعضَ القُرَّاءِ قرأ: (أهدِكم سبيلَ الرَّشّاد) بتشديد الشين ، وقال:

[1] المصدر نفسه 80/4 .
[2] غريب الحديث 194/1 – 195
[3] ينظر : العين 115/6 ، 116 .
[4] الأفعال 179/1 .

الرّشّاد: الله تبارك وتعالى، فهذا (فعّال من أفعل)، وهي قراءةٌ شاذّةٌ غيرُ مستعملةٍ))[1] .

ولمْ يخرجْ على هذا المقياسِ الصّرفيّ حتّى العلماءُ الذين ذهبوا إلى أنَّ لفظةَ (جبّار) تأتي – في قولِ عليّ رضي الله عنه – للدلالةِ على القسر والإكراه ، فهؤلاءِ ذهبوا إلى أنَّ هذه الصيغة للمبالغةِ جاءت على لغةٍ أخرى تجيز مجيءَ هذا الفعل الدالّ على الإكراه على وزنِ (فَعلَ)، من أجلِ ذلك صحَّ اشتقاق المبالغةِ منها على وزن (فعَّال) قال ابنُ درستويه (ت 347 هـ): ((وأمّا قوله: أجبرت الرجلَ على الشيءِ يفعلُهُ ، نحو قولك : أجبر القاضي الخَصْمَ على الحقِّ إجْباراً ، فبمعنى ألزمه وأكرهه وقهره ... وقد روي في هذا المعنى لغة أخرى على فَعَلت بغير ألفٍ، وهو جَبَرتُ فأنا جابرٌ ، وإذا كثر ذلك منه قيل : جبَّار ، وفي دعاء أو تسبيح لعلي بين أبي طالبٍ عليه السلام :((جبّار القلوب على فِطَرِها))[2] ومنه قول الله عزَّ وجلَّ :((العزيزُ الجبَّارُ المتكبّرُ))))[3].

ثالثاً – استعمالُ صيغ الجمع / (القِشَع)

اختلفَ شُرّاحُ غريبِ الحديثِ في بيانِ معنى (القِشَع) الواردة في قولِ أبي هريرةَ رضي اللهُ عنه: ((لو حدَّثْتُكُم بكلِّ ما أعلمُ لَرَمَيْتُمُوني بالقِشَعِ))، فقد روى أبو عبيدٍ القاسم بن سلام عن الأصمعيِّ وغيرِهِ أنَّ المرادَ بالقِشَع هنا هو: الجلودُ اليابسةُ، وبيَّنَ أنَّ مفردَ هذا الجمعِ هو (قَشْعٌ)، ثمَّ عقّب على رأي الأصمعيِّ قائلاً: ((وهذا على غيرِ قياسِ العربيَّةِ ، ولكنّه هكذا يُقالُ))[4] ، وأوردَ من الشواهدِ ما يؤكّدُ – عنده – أنَّ المرادَ هو الجلودُ اليابسةُ[5] .

ووجهُ مخالفةِ قياسِ العربيَّةِ هو أنَّ ما كانَ من الأسماءِ ثلاثيّاً على وزنِ (فَعْل) لا يجمعُ جمعَ كَثْرةٍ على (فِعَل)، قال سيبويهِ: ((أمّا ما كان من الأسماءِ على ثلاثةِ أحرفٍ وكان (فَعْلاً) ... فإذا جاوز العددُ هذا فإنَّ البناءَ قد يجيءُ على (فِعال) وعلى (فُعول) ، وذلك قولُك : كِلابٌ وكِباشٌ وبِغال ، وأمّا الفُعول فنُسُور وبُطُون...وربّما جاءَ (فعيلاً) وهو قليل نحو:الكَليب والعَبيد))[6] ، ثمَّ أوردَ أوزاناً أخرى يُجمعُ بحَسَبِها ما كانَ على (فَعْلٍ)، ولكنّه ختَم ذلك قائلاً: ((والقياسُ في فَعْلٍ ما ذكرنا ، وأمّا ما سِوى ذلك فلا يُعْلَمُ إلا بالسّمعِ ثمَّ تُطْلَبُ النّظائرُ))[7] .

وأمّا ابنُ قتيبةَ فإنَّه ردَّ على أبي عبيدٍ هذا المعنى، ورأى أنَّ القِشَعَ هنا ليس المرادُ بها الجلودَ اليابسة،

---

[1] غريب الحديث 145/2 .

[2] هكذا هي الرواية عند ابن درستويه (فِطَرِها) لا (فِطَراتِها) ،كما مرَّ بنا في روايةِ ابن قتيبةَ .

[3] تصحيح الفصيح وشرحه 150 – 151 .

[4] غريب الحديث 211/5

[5] ينظر : المصدر نفسه 211/5 – 212 .

[6] الكتاب 567/3 .

[7] المصدر نفسه 568/3 .

واستدلَّ على ذلك بشيئينِ:

1- ليس من عادةِ النّاسِ الرّميُ بالجلودِ اليابسةِ، قال: ((ليس من عادةِ النّاسِ أنْ يرموا بالجُلودِ اليابسةِ من يريدون رميَهُ، ولا يتيسَّرُ ذلك لكلِّ رامٍ، فكيف يرمون أبا هريرةَ بها ؟))[1] .

2- واحتكم ابن قتيبةَ إلى المقاييس الصّرفيَّةِ التي تضبطُ ما يُجمعُ جمعَ كَثْرةٍ (فِعَل)، واتّخذها دليلاً لردِّ القولِ بأنَّ المرادَ بـ (القِشَعِ) هنا هو الجلودُ اليابسةُ، فبيَّنَ أنَّ (الفِعَل) لا تُأتي في ما كان مفرده على (فَعْل) كما ذكرنا سابقاً ، وإنّما تأتي جمعاً لما كانَ على (فَعْلَة)، قال: ((وليس القَشْعُ ما ذهب إليه ، يدلُّك على ذلك أنَّ (فَعْلاً) لا يُجمعُ على (فِعَل) ، وإنّما القِشَع جمعٌ لقَشْعَةَ ، مثل : بَدْرَةٌ وبِدَر،والقَشْعة:ما قَشَعْتُهُ عن وجهِ الأرضِ من المِدَرِ والطّينِ فَرَمَيْتَ به))[2]

وهذا الذي ذهبَ إليه ابنُ قتيبةَ تؤيدُهُ مقاييسُ العربيّة وقواعدُها سواءٌ ما كان منها متّصلاً بالصّيغةِ وأبنيتِها أم ما كان له صلةٌ بالدّلالةِ ، فمجيءُ (فَعْلة) مجموعةً على (فِعَل) واردٌ في العربيَّةِ ، نحو : هَضْبة وهِضَب ، وحَلْقة وحِلَق[3] .

وأمّا الدّلالةُ فقد دوّن اللغويون هذا المعنى الذي أشار إليه ابن قتيبةَ ،قال الأزهري(ت 371 هـ) : ((وقال غيره[4] القَشْعةُ : ما تَقَلَّفَ من يابسِ الطّينِ إذا نشّتِ الغُدْران ورسب فيها طينُ السّيلِ فجفَّ وتَشَقَّقَ ، وجمعها : قِشَع))[5] ، وأشار إلى تفسير حديثِ أبي هريرةَ بهذا المعنى.

المبحث الثالث: العلاقات الدلالية وأثرها في توجيه المعنى

يحرصُ الدّرسُ الدّلاليُّ الحديثُ على بيانِ المعنى اللغويِّ للألفاظِ من خلال بيانِ ما يصطلحُ عليهِ بالعلاقاتِ الدّلاليَّةِ ، وهي تعني أنَّ بيانَ معنى الكلمةِ لا يتّضِحُ إلا من خلال بيان علاقاتِها مع الكلماتِ التي تنتمي إليها في الحقلِ الدّلاليّ نفسِهِ، وقد شاعت دراسةُ معنى الكلمةِ بحسبِ هذا المنهجِ في أثناءِ دراسةِ الفروقِ اللغويّةِ والتّرادفِ والمشترك والأضداد وغير ذلك[6] .

ولكنَّ العنايةَ بدراسةِ المعنى دراسةً تعتمدُ النّظَرَ إلى مثلِ هذه العلاقات الدّلاليّةِ لا يقتصر أمرُها على الدرسِ الدلاليِّ الحديثِ، بل كان لعلمائِنا المتقدّمينَ نصيبٌ وافرٌ في مثلِ هذه الدراسةِ[7]، ومن هؤلاءِ العلماءِ شرّاحُ

---

[1] إصلاحُ غلطِ أبي عُبيد في غريبِ الحديثِ 130 .

[2] المصدر نفسه 131 .

[3] ينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، لرضي الدين الاستراباذي (ت 686 هـ) 101/2 .

[4] يقصد : ابنَ الأعرابيّ

[5] تهذيب اللغة 171/1 .

[6] ينظر : مبادئ اللسانيات ، للدكتور أحمد محمد قدور 370 .

[7] ينظر : المصدر نفسه 370 وما بعدها ،

غريبِ الحديثِ، وأحسبُ أنَّ جهدهم في بيانِ المعنى من خلال العلاقات الدلالية بهِ حاجةٌ إلى إبرازِهِ والإشارةِ إليهِ ، وهو ما سنلمحُ إليه في هذا المبحثِ إن شاءَ الله .

المطلب الأول : أثرُ تتبُّعِ (الفروقِ الدّلاليَّةِ) في توجيهِ المعنى

الفروقُ اللغويَّةُ مصطلحٌ لغويٌّ يرادُ به بيانُ المعنى من خلالِ إيضاحِ الفروقِ الدّقيقةِ في الدّلالةِ بين لفظينِ يُظنُّ أنَّ بينهما ترادفاً[1]، وقد حرصَ القدماءُ على بيانِ المساحاتِ الدلاليّةِ لعددٍ من الألفاظِ التي تتقاربُ وتتداخلُ عند أهلِ اللغةِ والعلماءِ[2] ، وعلى التحليل الدلالي لمثل هذه الألفاظِ على النحوِ الذي يمايزُها عن ألفاظٍ أخرى يظنُّ مستعملُ اللغةِ أنَّهما مترادفانِ إلا أنَّ هذا التّحليلَ يُبينُ الفرقَ بينهما.

وقد ظهرتْ ملامحُ لمثلِ هذه الدّراسةِ عند شرّاحِ غريبِ الحديثِ يمكنُ الإشارةُ إلى مواضعَ منها ، وهي :

1- الفرقُ بينَ الغِيْلةِ والفَتْكِ

حَرصَ أبو عبيدٍ القاسمُ بن سلاّمٍ على بيانِ معنى (الغِيلةِ) وذلك من خلالِ بيانِ الفرقِ بينها وبينَ (الفَتْكِ)، وقد كان ذلك في شرحِ غريبِ حديثِ عمرَ بنِ الخطّابِ رضيَ اللهُ عنه: أنَّ صبيّاً قُتِلَ بصنعاءَ غِيْلةً، فقَتَلَ بهِ عمرُ سبعةً، وقال: لو اشترك فيه أهلُ صنعاءَ لقتلتُهُم[3] .

فبيَّنَ أبو عُبيدٍ معنى الغِيْلَةِ قائلاً: ((هو أنْ يُغْتالَ الإنسانُ، فيُخْدَعَ بالشّيءِ، حتَّى يصيرَ إلى موضعٍ يُسْتَخْفى له فإذا صارَ إليه قتله))[4] .

وحِرْصاً منه على بيانِ معنى هذا اللفظةِ أورد أبو عُبيدٍ الفرقَ بينها وبينَ (الفَتْكِ) وهي اللفظةُ التي تشاركُ (الغِيْلةَ) في الحقلِ الدّلاليِّ نفسِهِ ، فقال : ((وأمّا الفَتْكُ في القَتْلِ ، فأنْ يأتيَ الرّجلُ رجلاً وهو غارٌّ مُطْمئنٌّ ، لا يعلمُ بمكانِ الذي يُريدُ قتلَهُ ، حتّى يَفتِكَ به ، فيقتُله ، وكذلك لو كَمَنَ له في موضعٍ ليلاً أو نهاراً ، فإذا وجدَ غِرَّةً قَتَلَهُ))[5] .

فالفَرْقُ الدّلاليُّ كامنٌ في أنَّ الغِيْلَةَ هو أنْ يُقْتَلَ الإنسانُ وقاتِلُهُ مُسْتَخفٍ لا يعلمُ بهِ ، أمّا الفَتْكُ فهو خروجُ القاتِلِ على المقتولِ فَجْأةً فيقُلَه جِهاراً ، وقد ردّد شُرّاحُ غريبِ الحديثِ ممّن جاء بعدَ أبي عُبيدٍ هذا المعنى ، قال الزمخشريُّ : ((الفصلُ بينَ الفَتْكِ والغِيْلةِ : أنَّ الفَتْكَ هو أنْ تَهْتَبِلَ غِرَّتَهُ فتقتُلُه جهاراً ، والغِيْلةُ أنْ تَكْتَمِنَ في موضعٍ فتقتُلَهُ خِفْيَةً))[6] .

---

[1] ينظر : المعجم المفصّل في علم اللغة ، للدكتور محمد التونجي والأستاذ راجي الأسمر 448/1 .

[2] ينظر : علم الدلالة العربيّ ، للدكتور فايز الدّاية 24 ، 25 .

[3] ينظر : غريبُ الحديث 197/4

[4] غريبُ الحديثِ 198/4

[5] المصدر نفسه

[6] الفائق في غريب الحديث والأثر 6/3 ، وينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر في معنى (الغِيْلة) رقم (11760) ص 3098 ، وأورد ابن اللباد معنى (الفَتك) فقط ، ينظر : المجرّد للغة الحديث 485 .

والذي أحسَبُهُ أنَّ التماسَ هذا الفرقِ الدّلاليِّ بين اللفظين كان من خصائصِ شُرّاح غريبِ الحديثِ ذلك بأنَّ النّظرَ في كتبِ اللغةِ المتقدّمةِ يبيّنُ أنَّ علماءَ اللغةِ المتقدّمينَ لم يدوّنوا مثلَ هذا الفَرقِ بينهما ، قال الفراهيدي : ((الغيْلةُ : الاغتيالُ ، قُتِلَ فلانٌ غِيْلةً ، أي : خدعةً وهو أنْ يخدَعَهُ فيذهبَ به إلى موضعٍ مُسْتخفٍ ، فإذا صار إليهِ قتلَهُ))[1] ، وهذا هو عينُ ما دوّنهُ شُرَّاحُ غريبِ الحديثِ .

أمّا الفَتْكُ فقد بيّنَ معناه الفراهيدي قائلاً : ((الفَتْكُ : أنْ تَهُمَّ بالشّيءِ فتركُبَهُ ، وإنْ كان قَتْلاً ، ... والفاتكُ: الذي يرتكبُ ما تدعوه إليه نفسُهُ من الجناياتِ))[2] ، فليس في كلامِهِ أيَّةُ إشارةٍ لهذا المعنى الدّقيقِ الفارقِ عن (الغيْلة)، وهو خروجُ القاتلِ على المقتولِ فَجْأةً بعد أنْ كان متخفّياً، وقتلُهُ لهُ جِهاراً، وإنْ كان المعنى الذي ذكره الفراهيديّ يشملُهُ على نحوِ العمومِ .

2- الفرَقُ بينَ (دَمَرَ) وغيرِهِ من ألفاظِ الدّخولِ

يَضمُّ الحَقْلُ الدّلاليُّ الخاصُّ بالدّخولِ أو الإتيانِ ألفاظاً لغويّةً كثيرةً، يشهدُ لذلك المسردُ اللغويّ الذي دوّنه ابن سِيْدَهْ الأندلسي (ت 458 هـ) في كتابِهِ : المخصَّص، ووضع فيه الألفاظَ الدّالةَ على هذا المعنى ، ومن ذلك : أتيتُ، وجِئْتُ، وزُرتُ، ودَمَرتُ، وهجَمْتُ، وطرقتُ، وغير ذلك كثيرٌ[3] .

واشتراكُ هذه الألفاظِ في دلالةٍ عامّةٍ تجمعها لا ينفي أنْ يكون لكلٍّ منها (أو لأكثرِها) معنىً دقيقٌ يفرّقُ بينها وبين غيرِها من الألفاظِ التي تنتمي للحقلِ الدّلاليِّ نفسِهِ ، وقد كان شُرّاحُ غريبِ الحديثِ مدركينَ لهذه الحقيقةِ اللغويَّةِ إذ تناولوا ألفاظاً حديثيَّةً بيَّنوا دلالتَها بإيضاحِ ما يُفرّقُها عن الألفاظِ التي قد تشتركُ معها في الحقلِ الدّلاليّ نفسِهِ ، من ذلك لفظةُ : دَمَرَ ، التي هي من الفاظِ الإتيانِ أو الدخولِ كما رأينا عندَ ابن سِيْدهْ ، ولكنَّ فيها معنىً دقيقٌ يميّزُها ، وهو الدُّخولُ من غيرِ إذْنٍ ، وقد وردت هذه اللفظةُ في حديثِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ : ((من اطَّلَعَ في بيتٍ بغيرِ إذنٍ فقدْ دَمَرَ)) ، قال أبو عُبيدٍ: ((قال الكسائيُّ: قولُهُ: دَمَرَ، يعني: دَخَلَ))[4] ، ثمّ بيّنَ أبو عبُيدٍ ما يُفرّقُ هذه اللفظةَ عن غيرِها فيميزها عن عموم الدخول، وهو دلالتُها على الدّخولِ من غيرِ استئذانٍ، قال: ((ولا يكونُ الدّمورُ إلا أنْ يدخلَ عليهم بغيرِ إذنٍ، فإنْ دَخَلَ بإذنٍ فليس بدُمُور))[5] .

---

[1] العين 447/4 .

[2] المصدر نفسه 340/5 ، وينظر : جمهرة اللغة 23/2 .

[3] ينظر : المخصَّص 697/5 – 700 .

[4] غريب الحديثِ 1/ 162 .

[5] المصدر نفسه ، وينظر : المجرد للغةِ الحديث 265 .

ولمْ يخرجْ أبو عُبيدٍ على قرّرتْه النصوصُ اللغويَّةُ في زمنِهِ، فالثابتُ فيها هو حكايةُ المعنى نفسِهِ الذي ذكره، قال الفراهيديُّ: ((والدّمورُ : الدّخولُ على القومِ بلا إذنٍ ، ودَمَرَ يدْمرُ دَمْراً ودُموراً))[1] ، واختار ابنُ دريدٍ (ت 321 هـ) بيانَ معنى الدّمورِ بالهجومِ[2] ، ويجمع (الدّمور ، والهجوم) الدّخولُ بلا استئذانٍ، قال الزمخشريُّ : ((دَمَرَ على القومِ: هجمَ عليهم بمكروهٍ ... وقيل للدخولِ بغيرِ إذنٍ دُمُور ، لأنَّه هجومٌ بما يكره))[3] .

3- الفرَقُ بينَ (تتايعَ) وغيرِهِ من ألفاظِ الغرائز

الحقلُ الدّلاليُّ الذي يمكنُ نسبةُ الفعلِ (تتايعَ) إليه هو الحقلُ الدالُّ على الغرائزِ أو الطّباعِ والسجايا، ونسبةُ هذا الفعلِ إلى مثلِ هذا الحقلِ هو صنيعُ ابنِ سِيْدَهْ الأندلسيّ، الذي خصّص كتاباً مستقلاً في المخصّص عنوانُهُ (كتاب الغرائز)، وقسّمه أبواباً، عدَّ منها بابَ الشّجاعةِ، ورأى أنَّ من أصنافِ الشجاعةِ: التّتايع أو المتتايعُ ، وقد عنى بها ((الذي يَرْمي بنفسِهِ في الهَلَكةِ سَرِيْعاً ، ومنه تَتَايَعَ الحَيْرانُ: إذا رَمى بنفسِهِ من غيرِ تَثَبُّتٍ))[4] .

وإذا كان ابنُ سِيْدَهْ قد دوّنَ هذا الفعلَ في باب الشجاعةِ من كتابِ الغرائز، فإنَّ النظرَ إلى الحقلِ الدلاليّ العامِّ الذي تنتمي إليه هذه اللفظةُ وهو (الغرائزُ) يفسّرُ صنيعَ شُرّاحِ غريبِ الحديثِ الذين نظروا إلى أنَّ الدلالةَ العامّةَ التي تنتمي إليها لفظة (التّتايع) هو التهافتُ في الشّرِّ ، وقد بيّنَ هذه الدلالةَ أبو عُبيدٍ القاسمُ بن سلام حين شرح لفظة (التّتايعِ) هذه الواردة في قول النبيّ صلّى الله عليه وسلَّم: ((ما يحملُكم على أنْ تَتَايعوا في الكَذِبِ كما يَتَتايعُ الفراشُ في النّارِ))، وقد روى أبو عُبيدٍ تفسيرَ من قبلَه من شرّاحِ غريبِ الحديث ، فقال : ((قال أبو عُبيدةَ: التّتايُعُ التّهافُتُ في الشّيءِ ، والمتابعةُ عليهِ))[5] ، ثمّ بيّنَ الدلالةَ التي تميّزُ هذه اللفظةَ من غيرِها، وهو أنّها لا تكون إلا في الشّرِّ ، قال: ((ولمْ نسمعْ التّتايُعُ في الخيرِ إنَّما سَمِعناه في الشَّرِّ))[6] .

ولا أحسبُ أنَّ ثمّةَ خلافاً بينَ توجيه أبي عُبيدٍ لمعنى (التّتايع) بأنّه لا يكونُ إلا في الشّرِّ وبين من جاءَ بعده كابنِ سِيْدَهْ حين جعلوهُ ممّا يُطلقُ على الشّجاعِ الذي يرمي نفسَهُ في الهَلَكَةِ سريعاً ، إذ لا شكَّ في أنَّ رميَ الشجاعِ نفسَهُ في الهَلَكةِ سريعاً ضربٌ من ضروبِ الشَّرِّ، فكلُّ رميٍ للنفسِ من غيرِ ثبتٍ هو شرٌّ

---

[1] العين 40/8 .
[2] ينظر : جمهرة اللغة 256/2 .
[3] الفائق في غريب الحديث 379/1 .
[4] المخصّص 77/2 .
[5] غريب الحديث 131/1 ، وينظر : جمهرة اللغة 3/ 347 ، وفيه ضُبِط الفعلُ بتشديد الدّال الثانية : تتَّايعُ .
[6] المصدر نفسه 133/1 ، ينظر : المجرّد للغة الحديث 141 .

وهو تتايعٌ أيضاً، وهذا ما أكّدته النصوصُ اللغويَّةُ المتقدّمةُ، قال الفراهيديّ: ((والتّتايعُ : رميُك بنفسِك في الشّيءِ من غيرِ ثبتٍ))[1] .

المطلب الثاني: أثرُ دراسةِ (الأضداد والمشتركِ اللفظيّ) في توجيهِ المعنى

قرّرَ اللغويونَ حقيقةَ العلاقةِ بينَ اللفظِ والمعنى من حيثُ وجودُ لفظٍ واحدٍ يدلُّ على معنىً أو أكثر، أو من حيث وجودُ لفظينِ دالّيْنِ على معنىً واحدٍ، قال سيبويهِ: ((اعلمْ أنَّ من كلامِهِم اختلافَ اللفظينِ لاختلافِ المعنيينِ ، واختلافَ اللفظَيْنِ والمعنى واحدٌ ،واتّفاق اللفظينِ واختلاف المعنيينِ))[2] .

وقدْ تَبِعَ علماءُ العربيَّةِ سيبويهِ في تقريرِ هذه الحقيقةِ وبذلوا جُهداً واضحاً استقراءِ الألفاظِ التي تصدقُ عليها مثلُ هذه الأوصافِ أو التقسيماتِ ، والّفوا في ذلك كتباً مستقلّةً تناولتْ ظواهر الترادفِ والأضداد والمشترك اللفظيّ .

والنّظرُ في تراثِ غريبِ الحديثِ يبيّنُ أنَّ المؤلّفينَ فيه قد لاحظوا هذه الظواهرَ اللغويَّةَ في أثناءِ شرحِهم الألفاظَ الغريبةَ الواردةَ في الحديثِ والأثرِ ، ومن ذلك ما وردَ في المواضعِ الآتيةِ :

أولاً – دلالةُ (الرَّهْوةِ) على الارتفاعِ و الانخفاضِ

أشارَ الفراهيديُّ إلى (الرّهوِ) و(الرَّهوةِ)، فبيّنَ أنَّ (الرّهو) مستنقعُ الماءِ، وأنَّ (الرَّهوةَ) ما ارتفعَ من الأرضِ، فهي عنده شبه التّلِّ الصغير من متونِ الأرضِ على رؤوسِ الجبال[3]، وقد صرَّحَ اللغويونَ المتقدمونَ على أنَّ (الرّهو) أو (الرَّهوةَ) من الأضداد، قال الأصمعيُّ(ت 216هـ): ((والرَّهوُ : الارتفاعُ ، والرَّهو: الانحدارُ، قال أبو العبّاسِ النُّميريُّ :

دلَّيْتُ رِجْلي في رَهْوةٍ فما نالَتا عِنْدَ ذاكَ القَرارا

أي : في انحدارٍ ، وقال عَمْرو بن كلثوم في معنى الارتفاعِ :

نَصَبْنا مِثلَ رَهوة ذاتِ حدٍّ مُحافَظةً وكُنّا السَّابقينا))[4] .

وذهبَ ابنُ السّكّيت (ت 244 هـ) هذا المذهبَ فقال : ((والرَّهوةُ : الارتفاعُ ، والرَّهوةُ : الانحدارُ))[5]

وقدْ التفتَ شُرَّاحُ غريبِ الحديثِ إلى هذهِ الحقيقةِ في دلالةِ لفظةِ (الرّهوة) حينَ بيّنوا معناها عندَ ورودِها في قولِ النبيِّ صلّى اللهُ عليه وسلّمَ – وقد سُئِلَ عن غَطَفانَ – : ((رَهوةٌ تنبُعُ ماءً))، فقال ابنُ قتيبةَ

---

[1] العين 227/2 .

[2] الكتاب 24/1 .

[3] ينظر : العين 84/4 .

[4] ثلاثة كتب في الأضداد 11 ، وينظر : جمهرة اللغة 422/2

[5] المصدر نفسه 169 ، وينظر : الأضداد ، لأبي بكرٍ الأنباريّ 148 .

: ((والرّهوة : تكون المرتفعَ من الأرضِ ، وتكونُ المنخفضَ منها، وهي من حروفِ الأضدادِ))[1] ، وبيَّنَ المرادَ من هذه اللفظةِ الواردةِ في الحديثِ، وحملَها على إرادةِ المرتفعِ من الأرضِ، قال: ((وأرادَ في الحديثِ : جبلٌ ينبُعُ منه ماءٌ))[2] ، وحينَ رأى أنَّ لفظَ الحديثِ هذا يحتملُ المعنيينِ معاً ، استدلَّ على أنَّ المرادَ هو ما ارتفعَ من الأرضِ- لا ما انْخَفَضَ منها - بما جاءَ عن وصفِ غَطَفانَ في حديثٍ آخر، فقال : ((والدّليلُ على ذلك أنَّه رُوي في حديثٍ آخرَ عندَ ذكرِهِ غَطَفانَ أنَّه قال: أَكَمَةٌ خَشْناءُ ويتّقي النّاسُ عنها ، يُريدُ أنَّ فيهم توعُّراً وخُشُونة، وهذه أمثالٌ ضَرَبَها لهم في أحْوالِهم))[3]، و(الأَكَمةُ) هو التلُّ[4] . أو هو ما علا من الأرضِ على ما حولَهُ[5] .

ثانياً – دلالةُ (الحِرْفةِ) على العملِ (الاكتسابِ) وضِدِّهِ

روى أبو بكرٍ الأنباريُّ (ت 328 هـ) عن قطربٍ (ت 210 هـ) أنَّ الحِرْفة من الأضدادِ، فهي تدلُّ على نموِّ المالِ وكَثْرَتِهِ، وتدلُّ أيضاً على الفقرِ وقِلَّةِ الكَسْبِ، ولكنَّ الأنباريَّ نبّهَ على أنَّ دلالةَ الحِرْفةِ على الفقرِ ليس من لغةِ العربِ، وإنّما تقوله العامّةُ[6] .

وأحسبُ أنَّ ذهابَ الأنباريِّ إلى أنَّ دلالةَ الحرفةِ على الفقرِ هو من كلامِ العامّةِ كانَ مذهباً خاصّاً به، إذ النّاظرُ في تراثِ اللغويّينَ يرى أنَّهم يُثْبِتون كلا المعنيينِ (الكسبُ والفقر) من غيرِ إشارةٍ إلى أنّ إحدى الدّلالتينِ هي من كلامِ العامّةِ ، على نحوِ ما نصَّ على ذلك من المتقدمينَ : ابن دريد[7] ، وابنُ فارسٍ[8] .

وقد كان من شرّاحِ غريبِ الحديثِ من ذهبَ هذا المذهبَ وهو النصُّ على دِلالةِ (الحِرفةِ) على هذينِ المعنيينِ المتضادّينِ معاً ، ووجّهوا دلالةَ على هذه اللفظةِ في ما وردَ من نصوصٍ كلٍّ بحسبِ ما تحتملُ من دلالةٍ ، فقد ذهبَ ابنُ قتيبةَ في توجيهِ حديثِ عمرَ بنِ الخطابِ رضي الله عنه ((أنَّه ذكرَ فِتيانَ قريشٍ وسَرَفَهم في الإنفاقِ فقال : لحِرْفةُ أحدِهِم أشدُّ عليَّ من عَيْلَتِهِ)) فقال: ((الحِرْفةُ ها هنا أنْ يكونَ الرّجلُ لا يتّجِرُ ولا يَلْتَمِسُ الرِّزْقَ ، أو يكونُ محدوداً لا يُرْزَقُ إذا طَلَبَ، ومنه قيلَ: فلانٌ مُحارَفٌ، والعَيْلَةُ: الفَقْرُ ،

---

[1] غريب الحديثِ 353/1 .

[2] غريب الحديث 353/1، وينظر: الفائق في غريب الحديث 107/2 مادة: زهر ، والنهاية في غريب الحديث والأثرِ رقم (6522) ص 1747

[3] المصدر نفسُهُ .

[4] ينظر : العين 420/5 .

[5] ينظر : جمهرة اللغة 267/3 .

[6] ينظر : الأضداد 366 ، ولم أعثرْ على رأي قطربٍ هذا في كتابِهِ (الأضداد) المطبوعِ اليومَ .

[7] ينظر : جمهرة اللغة 138/2

[8] ينظر : مقاييس اللغة 42/2 – 43 ، وإن كان ابن فارسٍ يرى أنَّ الأجودَ حملُ (حرفَ) بمعنى : كسبَ ، في مثلِ : يَحْرُفُ لعيالِهِ ، على حدوث إبدالٍ ، وهو إبدالُ الثاءِ فاءً ، فهو – عنده – من حرثَ ، أي : كَسَبَ وجَمَعَ .

وأرادَ عُمَرُ أنّ إغناءَ الفقيرِ منهم أيسرُ عليَّ من إصلاحِ الفاسدِ))[1] .

وقد قدّمَ الزمخشريَّ (ت 538 هـ) شرحاً يبيّنُ فيه سببَ تسميةِ تركِ الاكتسابِ حِرفةً ، فقال – وإنْ كان نصُّهُ ينتمي إلى زمنٍ يتلو القرنَ الثالث الهجريّ –: ((والمرادُ : لَعَدَمُ حِرْفةِ أحدِهم والاغتنامُ لذلك أشدُّ عليَّ من فَقرِهِ ... والصّحيحُ أنْ يريدَ بالحِرْفةِ سَرَفَهم في الإنفاقِ، وكلُّ ما اشتغل به الإنسانُ وضرى به من أيِّ أمرٍ كانَ، فإنَّ العربَ تسمّيه صنعةً وحِرْفةً، يقولون: صنعةُ فلانٍ أنْ يفعلَ كذا، وحِرْفةُ فلانٍ أنْ يفعلَ كذا ، يريدون : دأبَهُ ودَيْدَنَهُ))[2]

ونصَّ ابنُ قتيبةَ على أنَّ للحرفةِ معنىً آخرَ وهو الاكتسابُ، وقد وردت هذه الدّلالةُ في حديثٍ آخرَ لعمرَ بنِ الخطّابِ رضي الله عنه، قال: ((والحِرْفةُ في موضعٍ آخرَ الاكتسابُ بالصّناعةِ والتّجارةِ، وفي حديثٍ آخرَ لعمرَ أنّه قال: إنّي لأرى الرّجلَ فيُعجِبُني، فأقول: هل له حِرْفةٌ، فإنْ قالوا: لا، سَقَطَ من عيني))[3] .

ثالثاً – دلالةُ (الفُتّانِ) على معنيي: الشيطانِ، واللّصِّ

ذكرَ الفراهيديُّ أنَّ (الفَتّان) بفتحِ الفاءِ: الشّيْطانُ، وجمعُها: الفُتّانُ، بالضّمِّ[4]، وقد وجّهَ بذلك بعضُ شُرّاحِ غريبِ الحديثِ ما جاءَ في قولِ النبيِّ صلّى الله عليه وسلّمَ: ((ويتعاونانِ على الفُتّان))، فقال أبو عُبيدٍ القاسمُ بنُ سلامٍ: ((ويُقال: الفَتّان والفُتّان، فمن قال: الفَتّان، فهو واحدٌ، وهو الشّيْطان، ومن قال: الفُتّان، فهو جمعٌ يريد: الشّياطين، وواحدُها: فاتن))[5].

إلا أنَّ توجيه أبي إسحاقٍ الحربيِّ يبيّنُ أنَّ لفظ (الفَتّان) – عندهُ – مشتركٌ لفظيٌّ، فهو يدلُّ على: الشيطانِ، وعلى اللّصِّ ، وقد حملَ الحربيُّ ما جاءَ في الحديثِ الشريفِ على كلا المعنيينِ، فقال: ((وقوله: ويتعاونانِ على الفُتّانِ، يعني: الشّيطان الذي يفتن النّاسَ بخَدْعِهِ وغُرورِهِ ويزيّنُ المعاصي ويحبّبُها إليهم ... وفيه تفسيرٌ آخرُ : أنَّ الفتّان: اللّصُّ الذي يعرِضُ لهم في طُرُقِهِم لأخذ أموالِهِم ويفتِنهم بظهورِهِ على أموالِهِم ، فينبغي لمن كان في سَفَرٍ معه أخوهُ فَعَرَضَ له لِصٌّ أنْ يُعِيْنَهُ عليهِ))[6] .

وأحسَبُ أنَّ المادّةَ اللغويَّةَ (فَتَنَ) وما تّدُلُّ عليها هي التي سوّغتْ عند الحربيِّ حملَ دلالة(الفتّان) على احتمالِ إرادةِ اللّصِّ ، والذي أقصِدُهُ بدِلالةِ المادّةِ اللغويّةِ هو ما عبّرَ عنه ابنُ فارسٍ بقولِهِ: ((فَتَنَ، الفاء والتّاء والنّون أصلٌ صحيحٌ يدُلُّ على ابْتِلاءٍ واخْتِبارٍ، من ذلك الفِتْنة، يقال: أُفْتِنَ فَتْناً، وفَتَنْتُ الذَّهَبَ

[1] غريب الحديث 54/2 ، وينظر : النهاية في غريبِ الحديثِ والأثر رقم (3128) ص 870 .
[2] الفائق في غريب الحديث 240/1 .
[3] غريب الحديث 54/2 .
[4] العين 128/8
[5] غريب الحديث 388/2 .
[6] غريب الحديث 941 .

بالنّارِ، إذا امتَحَنْتَهُ وهو مفْتون وفتينٌ، والفَتّانُ الشّيطانُ))[1] ، فدلالةُ (فَتَنَ) على الاختبارِ والابتلاءِ تسوّغُ إطْلاقَهَا على الشيطانِ واللّصِّ، وإلا فالعثورُ على أنَّ (الفَتّان) تعني اللّصَّ أمرٌ عزيزٌ أو لا يكادُ يَرِدُ في المعجمِ العربيِّ المتقدّمِ، ولم تَرِدْ عند شُرَّاحِ غريبِ الحديثِ إلا عندَ الزمخشريِّ الذي ذكرَ هذا المعنى مصدّراً إيّاه بقولِهِ : وقِيْلَ[2] .

المطلبُ الثالث: أثرُ ملاحظةِ (السّياقِ) في توجيهِ المعنى

ينطلقُ الدّرْسُ اللغويُّ الحديثُ من فكرةٍ مفادُها أنَّ معنى الوحدةِ الكلاميَّةِ يعتمدُ على نحوٍ رئيس السّياقَ الذي ترِدُ فيه هذه الوحدةُ الكلاميَّةُ[3]، وأنَّ المعنى لا ينكشفُ إلا من خلالِ تسييقِ الوحدةِ اللغويَّةِ هذه، أي وضعها في سياقاتٍ مختلفةٍ[4] ، ويُعدُّ السياقُ اللغويُّ أحدَ أصنافِ[5] السياقِ الذي ترد فيه الوحدةُ الكلاميَّةُ فيُسْمهُم في بيانِ المعنى[6] .

والنّاظرُ في تراثِ شّراحِ غريبِ الحديثِ يتبيَّنُ له أنّهم قد أدركوا أثرَ السّياقِ في بيانِ معنى الوحدةِ الكلاميَّةِ، وقد ظهرَ إدراكُهُم لأثرِ السّياقِ على المستويينِ التنظيريّ والإجرائيّ، أمّا على المستوى التنظيري فقد صَرّح ابنُ قتيبةَ بأثرِ السّياقِ اللغويّ – أو كما عبّرَ عنه بما يتقدّمُ من الكلامِ وما يتأخَّرُ – في توجيه أو تحديد معنى الكلمات التي تدُلُّ على أكثرَ من معنى – قال : ((وسألتَ: هل تختلفُ العربُ في الاسمِ الذي يحتملُ معنيينِ فيَظُنُّ واحدٌ أحَدَ المعنيَيْنِ، ويَظُنُّ آخرُ المعنى الآخرَ ؟ قد يقعُ هذا في جميعِ هذه الحروفِ ذواتِ الوجوهِ، وإنّما يُسْتَدَلُّ على معانيها بما يَتقَدَّمُ قبلَها من الكلامِ ويتأخَّرُ))[7] .

وأمّا على مستوى الإجراءِ فيمكنُ الإشارةُ إلى ذلك من خلال مباحثِ هذا المطلبِ:

أولاً – معنى قولِهِم : (سمْع الأرضِ وبَصَرها): وقفَ أبو عُبيدٍ القاسمُ بنُ سلامٍ عند ما جاءَ في قولِ القائلةِ : ((لا تخبرْها ، فتتبعَ أخا بكرِ بن وائلٍ بينَ سمعِ الأرضِ وبَصَرِها))، وبحثَ في معنى (سمعِ الأرضِ وبصرِها) ونصَّ على أنَّ من الشّراحِ من ذهبَ إلى أنَّ المرادَ بهذا التعبيرُ هو ما يُرادُ بقولِهم : (طول الأرض وعرضها) ، إلا أنّه ردَّ هذا التفسيرَ مستدلاً على ذلك بسياقِ الحديثِ الذي ورد فيه النصُّ نفسُهُ، قال: ((وقولُ أُختِ (قَيْلَةَ): لا تخبرْها ، فتتبعَ أخا بكر بن وائلٍ بينَ سمعِ الأرضِ وبصرها ، فإنَّ بعضَهم يقول: بين طولِها وعَرْضِها، وهذا معنى يَخرجُ ، ولكنَّ الكلامَ لا يُوافِقُهُ ، ولا أدري ما الطُّول والعَرْضُ من

---

[1] مقاييس اللغة 472/4 .

[2] الفائق في غريب الحديث والأثر 18/3 ، مادة (فرص) .

[3] ينظر : اللغة والمعنى والسياق ، جون لاينز 215 .

[4] ينظر : علم الدلالة ، للدكتور أحمد مختار عمر 68 .

[5] والأصناف الأخرى : السياقُ العاطفي ، وسياق الموقف ، والسياق الثقافيّ ، ينظر : المصدر نفسه 69 ؟

[6] ينظر : المصدر نفسه 69-70 .

[7] المسائلُ والأجوبةُ في الحديثِ والتّفسيرِ 54 .

السَّمْعِ والبَصَرِ، ولكنْ وجهُهُ عندي – واللهُ أعلمُ – أنَّها أرادتْ أنَّ الرجلَ يخْلو بها ليس معها أَحَدٌ يسمعُ كلامَها ، ولا يُبْصِرُها إلا الأرضُ القَفْرُ ، فصارتْ الأرضُ خاصَّةً كأنَّها هي التي تسمعُها وتبصِرُها دون الأشياءِ والنّاسِ ، وإنّما هذا مثلٌ ليس على أنَّ الأرضَ تسمعُ وتبصِرُ))[1] ، فكان ردّهُ للمعنى الأول مستدلاً بالسياقِ اللغويِّ واضحاً حين قال : ولكنَّ الكلامَ لا يوافِقُهُ .

ثانياً – توجيه معنى: عُقْر: سَلكَ أبو إسحاقٍ الحربيّ طريقةً متفرّدةً في دراسةِ وتفسيرِ ألفاظِ الغريبِ بين علماءِ القرنِ الثّالثِ ، وكانت تقومُ هذه الفكرةُ على أساسِ إيرادِ الأحاديثِ الآثارِ التي وردت فيها اللفظةُ الغريبةُ المرادُ شرحُها، والذي يبدو أنَّ هذه الفكرةَ تتناسبُ مع القولِ بدراسةِ معنى اللفظةِ أو الوحدةِ الدّلاليَّةِ في ضوءِ السّياقِ الذي تَرِدُ فيه، ولا سيّما حين تكونُ تلكَ اللفظةُ متعدّدةَ المعاني، ومن ذلك ما جاءَ في دراسةِ وتفسيرِ لفظة (عُقْر) الواردةِ في سلسلةٍ من الأحاديثِ والآثارِ، وهي:

- ((أنَّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليه وسلّمَ قال : إنّي لَبِعُقْرِ حوضي أذودُ النّاسَ لأهلِ اليمن))
- ((أنَّ رجلاً وَطِئَ جاريةً على شُبْهةٍ فَضُمِّنَ العُقْرَ)) .
- ((وعن النبيِّ صلّى الله عليه وسلَّمَ قال : دارُ عُقْرِ الإسلامِ بالشّامِ)) .

فبعدَ أنْ أوردَ هذه الآثار المتضمّنةَ لفظة (عُقْر) شَرَعَ ببيانِها إثرَ إيرادِ السّياقِ الذي وَرَدتْ فيه، قال: ((قولُهُ: إنّي لبعُقْرِ حوضي، أخبرني أبو نصرٍ، عن الأصمعيِّ: عُقْر الحَوْضِ: مُقامُ الشّاربةِ، وعُقْرُ الدّارِ: وَسَطُها ومعظمُها، والجمعُ: أعقار ... قوله : ((فضُمّنَ العُقْرَ))، أخبرني أبو نصرٍ، عن الأصمعيّ، يقال: أعطِ المرأةَ عُقْرَها، أي: أعطِها شيئاً كالمهْرِ، إذا غَشِيها على شُبْهةٍ))[2] .

ولا شكَّ في أنَّ بيانَ معنى الوحدة الدلالية، وهي اللفظة المفردة هنا، من خلال إيرادِ النصّ الذي تضمّنها مثالٌ واضحٌ على تسييقِ اللفظةِ اللغويّةِ، وبيانِ معناها من خلال السياق اللغويّ ، يقول الأستاذ منقور عبدالجليل: ((إنَّ نظامَ اللغةِ نظامٌ متشابكُ العلاقات بين وحداتِهِ ، ومفتوحٌ دوماً على التجديدِ والتغيير في بنياتِهِ المعجميَّةِ والتركيبية ، حتى غدا تحديد دلالة الكلمة يحتاج إلى تحديد مجموع السياقات التي تردُ فيها))[3] ، وهذا هو صنيعُ أبي إسحاقٍ الحربيّ تماماً، إذ حدّد مجموع السياقات اللغويّة (الأحاديثِ والآثارِ) التي وردت فيها اللفظةُ الغريبةُ، قبل الشروع بتفسيرِها .

خاتمة البحثِ ونتائجُهُ

تُعرفُ الفكرةُ الرئيسةُ التي أُنشئَ من أجلِها هذا البحثُ إذا قُرِئَ بَحَسَبِ المرحلةِ التأريخيّةِ التي عُنِيَ

[1] غريب الحديث 2/383 – 384 .
[2] غريب الحديث 997 .
[3] علم الدلالة 88 .

بالنّظَرِ فيها ، وهي القرنُ الثّالثُ الهجريُّ الذي يُعدُّ القرنَ الذي عَرَفَ ظهور المصنّفاتِ الرئيسةِ في علمِ غريبِ الحديثِ ممّا وصَلَ إلينا .

وقد هَدَفَ هذا البحثُ إلى النّظرِ في هذه المصنّفاتِ والكشفِ عن الأسس المنهجيّةِ أو المقاييسِ اللغويَّةِ التي استندَ إليها مؤلّفوها في سبيل توجيه معاني غريبِ الحديثِ ، والغرضُ من ذلك إثباتُ – إنْ كانَ البحثُ العلميُّ يؤيد – أنَّ بيانَ المعنى وتوجيهَهُ في كتبِ غريبِ الحديثِ كان يَتِمُّ على وفقِ تلك الأسس أو المقاييسِ ، ولم تكنْ خاضعةً لاجتهاداتٍ لا ضابطَ لها ولا مرجعيَّةَ واضحةً تحدّدُ أبعادَها .

وأحسبُ أنَّ مثلَ هذا البحثِ يكتسبُ مسوّغاتِ وجودِهِ حينَ يقصِدُ الكشفَ عن الأسس أو المقاييس اللغويّةِ التي ضبطتْ توجيهَ المعنى ، وأنَّ الاحتكامَ إلى مثلِ تلكَ المقاييسِ كان يتوافقُ مع مبادئِ الدّرسِ اللغويِّ الحديثِ، ويُظهرُ شيئاً غيرَ قليلٍ من رؤىً منهجيّةٍ تناثرَ وجودُها في مؤلّفاتِ علمائِنا المتقدمينَ .

ولأنَّ تلكَ الجهودَ القديمةَ قُرِئتْ – هنا – بحَسَبِ الدّرسِ اللغويِّ الحديثِ فقد كانت طريقةُ الكشفِ سائرةً على ما يُقرُّهُ هذا الدَّرسُ ، وذلك على النحوِ الآتي :

- فقد تبيّنَ لنا في (المبحث الأوّل) أنَّ مؤلّفي غريب الحديثِ في القرنِ الثالث الهجريّ قد التفتوا إلى أثرِ المقاييس الصوتيّةِ في توجيهِ المعنى، والظّاهرُ أنّهم أدركوا أنَّ ثمّةَ علاقةً بينَ البناءِ الصوتيِّ للمفردةِ وتوجيهِ ومعناها، فتفرّقَ في كتبِهِم أمثلةٌ تَثْبِتُ ذلك ، وقد بَرَزَ أثرُ ذلك واضحاً حينَ يؤدّي التعامُلُ الصوتيُّ بينَ أصواتِ المفردةِ الواحدةِ إلى احتمالِ نشأةِ مفردةٍ لا وجودَ لها في متنِ اللغةِ العربيَّةِ ومن ثَمَّ فهي مجهولةُ المعنى، فيحملُ هذا الأمرُ العلماءَ المؤلّفينَ في غريبِ الحديثِ – هنا – على إعادةِ مثلِ تلك المفردةِ إلى مفردةٍ أصلٍ ذاتِ معنىً معروفٍ في العربيّةِ، إلا أنَّ التغيّراتِ الصوتيّةَ التي أصابتْ بعضَ أصواتِ هذه المفردةِ – التي نشأتْ بسبب تجاورِها لأصواتٍ أخرى – هي التي أنشأتْ هذه المفردةَ ذاتَ البناءِ الصوتيّ (الغريب)، التي يمكنُ أن تبقى على غرابتِها لولا التوجيهُ الصوتيُّ الذي ردّها إلى المفردةِ الأصلِ ذاتِ المعنى البيّنِ المعروفِ عند علماءِ اللغة .

- وفي (المبحثِ الثاني) بيانُ كيف أنَّ علماءَ غريبِ الحديثِ في القرنِ الثّالثِ الهجريِّ قد نظروا في أثرِ البناءِ الصرّفيِّ للمفردةِ الغريبةِ في توجيهِ معناها، وأحسبُ أنّ إدراكَ مثلِ هذا الأثرِ التجاءاً إلى مقياسٍ لغويٍّ واضحٍ في توجيهِ المعنى ، ذلكَ بأنَّ حقيقةَ المفردةِ العربيَّةِ تعتمدُ النَّظَرَ في أثرِ طريقةِ تشكيلِ صيغتِها في توجيهِ المعنى الوظيفيّ (الصّرفيّ) لها ، وقد أظهرَ البحثُ أنَّ لابنِ قتيبةَ جُهداً علميّاً خاصّاً في هذا الجانبِ من البحثِ العلميِّ الخاصِّ بيانِ دلالةِ المفردةِ الغريبةِ الواردةِ في متن الحديثِ والأثرِ، فضلاً عمّا في الاعتمادِ على

هذا القياسِ من مساوقةٍ واضحةٍ لطبيعةِ البحثِ اللغويِّ الحديثِ الذي يرى أنَّ بيانَ المعنى للمفردةِ يرتكِنُ – فيما يرتكِنُ إليه – إلى البناءِ الصّرفيِّ لها .

– ولا يستقيمُ البحثُ في مقاييسِ توجيهِ المعنى حتّى يُدركَ الدّارسُ أثرَ العلاقاتِ الدّلاليّةِ في ذلك، من أجلِ هذا جاءَ (المبحثُ الثّالثُ) كي يشيرَ إلى محاولاتِ علماءِ غريبِ الحديثِ في القرنِ الثّالثِ الهجريِّ في النّظرِ في أثرِ هذه العلاقاتِ في توجيهِ معنى الغريبِ، فوقفَ عندَ جهدِهم في توظيفِ (الفروق الدّلاليّة) و(الأضداد والمشترك اللفظي) و(السياقِ) في هذا التّوجيهِ ، فتبيّنَ أنّهم قد أدركوا أنَّ بيانَ معنى الغريبِ يعتمدُ النّظرَ في ذلكَ في متونٍ حديثيّةٍ عديدةٍ، وفي ذلك كلِّهِ إدراكٌ واضحٌ لطبيعةِ النصِّ العربيِّ (والحديثيُّ جزءٌ مُهِمٌّ منه) الذي قد يستندُ إلى مثلِ تلك العلاقاتِ في توجيهِ المعنى وتحديدِهِ، فضلاً عمّا في هذا الإدراكِ لأثرِ هذه العلاقاتِ في بيانِ المعنى من تماشٍ مع الدّرسِ اللغويِّ الحديثِ الذي يرى أنَّ تحديدَ المعنى أكثرُ تفصيلاً (أو تعقيداً) من النّظرِ المنفردِ إلى المعنى المعجميِّ للمفردةِ اللغويّةِ دون ما سواهُ من أسسٍ أو مقاييسَ لغويّةٍ أو غيرِ لغويّةٍ .

ولا بدَّ من الإشارةِ إلى أنَّ ما تتضمّنُهُ كتبُ غريبِ الحديثِ عامّةً وكتبُ غريب الحديثِ في القرنِ الثّالثِ الهجريِّ على نحوٍ خاصٍّ من مقاييسَ وأسسٍ لغويّةٍ في توجيهِ المعنى هو أوسعُ ممّا وردَ في هذه الدّراسةِ، وحسبي أنّي قد أشرتُ لذلك، والتفتُّ إليهِ ، وأرجو أن يتيسّر لي أو لغيري من الباحثينَ الوقوفُ المتأنّي عنده وكشفُهُ ، وفي ذلك خدمةٌ لحديثِ النبيِّ صلّى الله عليه وسلّمَ ولتراثِنا اللغويّ الخالد ، وللغتِنا العربيَّةِ الكريمةِ ، والله وحده وليُّ التّوفيقِ والرَّشادِ .

ثَبَتُ المصادرِ والمراجعِ

1- الإبدال، لأبي الطيّب عبدالواحد بن عليّ اللغويّ(ت 351 هـ)، تحقيق: عز الدين التنوخي، المجمع العلميّ العربيّ – دمشق 1379 هـ – 1960 م .

2- الإبدال، لأبي يوسف يعقوب بن السكّيت(ت 244 هـ) . تحقيق: الدكتور حسين محمد محمد شريف، الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة ، 1398 هـ – 1978م .

3- أبنية الأسماءِ والأفعال والمصادر، لابن القطّاع الصقلّي (ت 515 هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور أحمد محمد عبدالدائم ، ط(2) دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة 1431 هـ – 2010 م .

4- إصلاحُ غَلَطِ أبي عُبيد في غريبِ الحديث، لابن قتيبة عبدالله بن مسلم الدينوريّ(ت 276 هـ)، تحقيق: عبدالله الجبوريّ، ط(1) دار الغرب الإسلاميّ – بيروت 1403 هـ – 1983 م .

5- الأضداد، لمحمد بن القاسم الأنباريّ (ت 328 هـ)، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم ، المكتبة العصريّة – بيروت 1407 هـ - 1987 م .

6- الأفعال، لابن القُوطيّة أبي بكر محمد بن عمر بن عبدالعزيز (ت 367 هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتورة هالة جمال القاضي، ط(1) درة الغوّاص – مصر 1441 هـ - 2019م .

7- البرهان في علوم القرآن، للأمام بدر الدّين محمد بن عبدالله الزركشي(ت 794 هـ)، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار التراث – القاهرة .

8- تحبيرُ الموشّين في التعبير بالسين والشين، لمجد الدين محمد بن يعقوب المعروف بالفيروز آبادي، تحقيق: أحمد عبدالله باجور ، ط(1) الدار المصرية اللبنانية - القاهرة 1420 هـ - 1999م ،

9- التّحليلُ الدّلاليّ – إجراءاتُهُ ومناهجُهُ ، للدكتور كريم زكي حسام الدين ، دار غريب – القاهرة 2000 م .

10- تصحيح الفصيح وشرحه، لابن درستويه (ت 347 هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بدويّ المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة 1434 هـ - 2013م .

11- التقفية في اللغة، لأبي بشر اليمان بن أبي اليمان البندنيجي (ت 284 هـ)، تحقيق: الدكتور خليل إبراهيم العطيّة، مطبعة العاني – بغداد 1976 م .

12- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهريّ (ت 370 هـ)، الجزء الأول، تحقيق: عبدالسلام هارون، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر – القاهرة .

13- ثلاثة كتب في الأضداد (للأصمعيّ وللسجستانيّ ولابن السكيت)، نشرها: الدكتور أوغست هفنر، دار الكتب العلمية – بيروت .

14- جمهرة اللغة، لابن دريد أبي بكر محمد بن الحسن الأزديّ (ت 321 هـ) ، دار صادر – بيروت .

15- الخلافُ التّصريفيّ وأثره الدّلاليّ في القرآن الكريم، لفريد بن عبدالعزيز الزامل السُّليم ، ط(1) دار ابن الجوزي – الدمام / السعودية 1427 هـ .

16- الدراسات اللغويَّة عندَ العرب إلى نهاية القرن الثّالث، للدكتور محمد حسن آل ياسين ، ط(1) دار مكتبة الحياة – بيروت 1400 هـ - 1980م .

17- دلالة الألفاظ، للدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة 2004م .

18- دليلُ مؤلّفات الحديثِ الشّريف المطبوعة القديمة والحديثة، لمحيي الدين عطيّة وآخرين ، ط(2) دار ابن حزم – بيروت 1418 هـ - 1997م .

19- شذا العرف في فنِّ الصّرف، للشيخ أحمد الحملاويّ، شرحه وفهرسه: الدكتور عبدالحميد هنداويّ ، ط(6) دار الكتب العلمية – بيروت 2011 م .

20- شرحُ شافيةِ ابن الحاجبِ ، لرضي الدين الاستراباذي (ت 686 هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب العلمية ، انتشارات مرتضوي – طهران .

21- شرح كتاب سيبويه، لأبي الحسن عليّ بن عيسى الرّماني (ت 384 هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور شريف عبدالكريم النجّار ، ط(1) دار عمار – عَمّان و دار السّلام – القاهرة 1442 هـ - 2021م .

22- شرح الملوكيّ في التصريف، لابن يعيش (ت 643 هـ) تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة ، ط(2) دار الأوزاعي 1408 هـ - 1988م .

23- الصّاحبي في فقه اللغةِ وسَننِ العربِ في كلامِها،لأبي الحسين أحمد بن فارس(ت 395 هـ)، تحقيق: الدكتور مصطفى الشُّويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر – بيروت 1382 هـ - 1963 م .

24- الصّرف وعلم الأصوات ، للدكتور ديزيره سقال ، ط(1) دار الصداقة العربية – بيروت 1996 م .

25- الصّوت والمعنى في الدرس اللغوي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث، للدكتور تحسين الوزان ، ط(1) دار دجلة / عمان – الأردن ، بغداد / العراق 2011م .

26- علمُ الدّلالة، للدكتور أحمد مختار عمر، ط(5) عالم الكتب – القاهرة 1985 م .

27- علم الدّلالة (أصوله ومباحثه في التراث العربيّ،) لمنقور عبدالجليل، من منشورات اتحاد الكتاب العرب – دمشق 2001م

28- علم الدلالة العربي – النظرية والتطبيق : دراسة تأريخية تأصيلية نقديّة، للدكتور فايز الدّاية ، ط(8) دار الفكر – دمشق 1430 هـ - 2009م .

29- علم اللغة العام، لفردينان دي سوسير، ترجمة: الدكتور يوئيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية – بغداد 1985 م

30- علم اللغة – مقدمة للقارئِ العربيّ ، للدكتور محمود السّعران ، دار النهضة العربية – بيروت

31- العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ)، تحقيق : الدكتور مهدي المخزوميّ ، والدكتور إبراهيم السامرائي، ط(1) مؤسسة الأعلمي – بيروت 1408 هـ - 1988م .

32- غريب الحديث ، لأبي إسحاق إبراهيم ابن إسحاق الحربي (ت 285 هـ) ، تحقيق ودراسة : الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد ، ط(1) دار المدني – جدة 1405 هـ - 1985م .

33- غريب الحديث ، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق : الدكتور عبدالله الجبوري ، ط(1) مطبعة العاني – بغداد 1397 هـ - 1977م .

34- غريب الحديث، للإمام أبي الفرج عبدِالرحمن بن علي بن محمد المعروف بابن الجوزي (ت 597 هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي ، دار الكتب العلمية – بيروت 1425 هـ - 2004 م .

35- غريب الحديث، للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام الهَرَوي (ت 224 هـ)، تحقيق : الدكتور حسين محمد محمد شرف ، مجمع اللغة العربية – القاهرة ، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، في سنوات متعددة

36- الفائق في غريبِ الحديث، للعلامة جار الله محمود بن عمر الزمخشريّ (ت 538 هـ)، وضع حواشيه : إبراهيم شمس الدّين، ط(1) دار الكتب العلمية – بيروت 1417 هـ - 1996 م .

37- فعلتُ وأفعلتُ، لأبي إسحاق الزجاج إبراهيم بن السري بن سهل(ت 310 هـ)،تحقيق : ماجد حسن الذهبي، الشركة المتحدة للتوزيع – دمشق ،كتبت مقدمته 1984 م .

38- فعلتُ وأفعلتُ، لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت 255 هـ)، تحقيق : خليل إبراهيم العطية ، ط(2) دار صادر – بيروت 1416 هـ - 1996م .

39- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان (ت 180 هـ) ، تحقيق وشرح: الأستاذ عبدالسلام هارون ، ط(3) مكتبة الخانجي – القاهرة 1408 هـ - 1988م .

40- اللغة والمعنى والسّياق، لجون لاينز، ترجمة:عباس صادق الوهاب، ط(1) دار الشؤون الثقافية – بغداد 1987م

41- مبادئ اللسانيات، للدكتور أحمد محمد قدور، ط(3) دار الفكر – دمشق 1429 هـ - 2008 م .

42- المجرّد للغةِ الحديثِ،لموفّق الدّين عبداللطيف البغداديّ المعروف بابن اللبّاد(ت 629 هـ)، تحقيق: الدكتور فاطمة حمزة الرّاضي، ط(1) دار عمار – عَمّان 1425 هـ - 2004م .

43- المخصّص، لأبي الحسن عليّ بن إسماعيل بن سِيْدَهْ الأندلسيّ (ت 458 هـ)، تحقيق : عبدالحميد هنداويّ ، ط(1) دار الكتب العلميّة – بيروت 1426 هـ - 2005م .

44- المدخل إلى علمِ أصواتِ العربيّة ، للدكتور غانم قدوري الحمد ، مطبعة المجمع العلمي العراقي 1423 هـ - 2002 م .

45- المسائل والأجوبة في الحديث والتّفسير، لابن قتيبة ، تحقيق : مروان العطية ومحسن خرابة ، ط(1) دار ابن كثير – دمشق 1410 هـ - 1990م .

46- معاني الأبنية في العربيّة ، للدكتور فاضل صالح السامرائي ، ط(1) جامعة بغداد 1401 هـ - 1981 م .

47- المعجم المفصّل في علوم اللغة (الألسنيات) ، للدكتور محمد التونجي والأستاذ راجي الأسمر ، ط(1) دار الكتب العلمية – بيروت 1421 هـ - 2001 م .

48- معرفةُ علوم الحديث وكمّيّة أجناسِهِ ، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوريّ (ت 405 هـ)، شرح وتحقيق : أحمد بن فارس السّلوم، ط(1) دار ابن حزم – بيروت 1424 هـ - 2003 م .

49- مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395 هـ)، تحقيق وضبط : عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر 1399 هـ - 1979 م .

50- مناهج البحث في اللغة، للدكتور تمام حسان، دار الثقافة – الدار البيضاء 1974م .

51- المنهج الصوتي للبنية العربيّة (رؤية جديدة في الصّرفِ العربيّ)، مؤسسة الرسالة – بيروت 1400 هـ - 1980م

52- النهاية في غريبِ الحديثِ والأثرِ ، لمجد الدين المبارك بن محمد الجَزَريّ (ت 606 هـ) ، تحقيق : الدكتور أحمد محمد الخرّاط ، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر .

53- همع الهوامع في شرحِ جمعِ الجوامعِ ، للإمام جلال الدين السيوطيّ (ت 911 هـ) ، تحقيق : أحمد شمس الدين، ط(2) دار الكتب العلمية – بيروت 1427 هـ - 2006 م .